الفصل الأول:
موقفه من أدلة الصناعة النحوية

توطئة:

لقد اعتمد النحاة واللغويون في إصدار أحكامهم التي أرسوها على أدلة قويمة، فكان السماع والقياس والتعليل عماد هذه الأدلة، إذ عليها التعويل في إثبات الأحكام النحوية واللغوية وظواهرها، واستدلالها، وإبانة الأصول اللغوية والنحوية للمفردات والتراكيب.

وسوف نُلقي الضوء على هذه الأدلة بشيء من التفصيل، موضحا موقف ابن المستوفي من كل منها:

أولا: السماع:

السماع لغة: قال الجوهري: ((سمعت الشيء سمعاً وسماعاً، وقد يجمع على أسماع وجمع الأسماع أسامع، قولهم: سَمْعَكَ إليّ، أي اسمعْ مني، وكذلك قولهم: سماعِ أي اسمع مثل دراكِ ومناعِ بمعنى أدرك وامنع...))[1].

السماع اصطلاحا: ((هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا))[2]. أو ((هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها))[3]، وقد اعتمد النحاة عليه في جمع المادة اللغوية إذ كانت عناية البصريين باستقراء المادة اللغوية المسموعة لا يقل عن اهتمام الكوفيين[4].

---

(1) الصحاح: 3/1231-1232 (سمع).

(2) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، قدم له د. أحمد الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ط1، 1988: 36.

(3) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت: 341، أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1973: 21.

(4) ينظر: أصول التفكير النحوي: 22.

أنماط السماع:

1. القرآن الكريم:

مما لا شك فيه أن النص القرآني يعد من أوثق النصوص وأعلاها فصاحة وأكثرها دقة، فكل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه[1]، لذا فلا عجب أن يمنحه ابن المستوفي عنايته الفائقة.

وها أنا ذا أضع بين يدي البحث أمثلة من استشهاده بالقرآن الكريم، فعند شرحه قول أبي تمام:

لا تَسقِني ماءَ المَلامِ فَإِنَّني ☐ صَبٌّ قَد اِستَعذَبتُ ماءَ بُكائي

قال: ((.. كما قال في أوله: لا تسقني ماء الملام قال في آخره: ماء بكائي، أقحم اللفظ على اللفظ، إذ كان من سببه، ومنه قوله تعالى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾[2]، فالثانية جزاء وليست بسيئة فجاء باللفظ على اللفظ إذ كان من سببه؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾[3]، وقال تعالى ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[4]، والبشارة إنما تكون في الخير لا بالشر إذا كانت مقيدة كقوله تعالى ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ قاله الجوهري))[5].

---

(1) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003: 156/1.

(2) سورة الشورى: من الآية40.

(3) سورة الشورى:41.

(4) سورة التوبة: من الآية34، سورة الانشقاق: من الآية 24.

(5) النظام: 228/1-229، الصحاح: 591/2 (بشر).

وعند شرحه قول المتنبي:

وَبِمُهجَتِي يا عاذِلِي المَلِكُ الَّذي ☐ أَسخَطتُ كُلَّ الناسِ في إِرضائِهِ

قال: ((...إنه انصرف من الإخبار عن عذل العواذل إلى مخاطبة العاذل المذكر، وهو كثير في كلامهم، قال تعالى ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي﴾[1]))[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

نَشَرَت حَدائِقَهُ فَصِرنَ مَآلِفاً ☐ بِطَرائِفِ الأَنواءِ وَالأَندادِ[3]

قال: ((... أما الحدائق في الكتاب العزيز فمخصوص بها النخل لقوله تعالى ﴿وَحَدَائِقَ غُلْباً﴾[4]))[5]. وعند شرحه لفظة (ارتيد) في قول أبي تمام:

بيدٍ لَنسلِ العيدِ في أَمليدِها ☐ ما اِرتيدَ مِن هيدٍ وَمِن عُدَواءِ

قال: ((... قوله: (ما ارتيد) وما شئت ونحوه يقال في الأمور السارة لا الشاقة نحو قوله تعالى ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾[6]، وإن جاء قوله هذا على وجه جاز))[7].

وعند شرحه قول أبي تمام:

نَعاءِ إِلى كُلِّ حَيِّ نَعاءِ ☐ فَتى العَرَبِ اِحتَلَّ رَبعَ الفَناءِ

قال نقلا عن التبريزي: ((إذا قال القائل: نعاء جاز أن يكون أمر نفسه أو غيره، وأن يكون الأمر لغيره أوقع؛ لأنك إذا قلت: حذار الأسد، فإنما تريد أن تحذر غيرك منه، ولا يمتنع أن يحمل على أمر النفس، وجاء في التنزيل: ﴿وَلْنَحْمِلْ

---

(1) سورة يوسف: من الآية29.

(2) النظام: 335/1.

(3) رواية الصولي (الطرائق).

(4) سورة عبس:30.

(5) النظام: 233/1.

(6) سورة الزخرف: من الآية71.

(7) النظام: 252/1.

خَطَايَاكُمْ﴾[1]))[2]، وعند شرحه البيت نفسه ذكر أنه يروى (اختط ربع الفناء)، قال: ((قوله (اختط ربع الفناء) في موضع نصب على الحال إذ كان جملة ولا يمنعه من ذلك إن أول الجملة فعل ماض؛ لأن الجملة لا يراعى فيها العقل بل تكون مثل الآية ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[3]، ويجوز أن تكون الجملة التي أولها اختط ربع الفناء خبر ابتداء محذوف كأنه قال: هو اختط ربع الفناء...))، ومن الأمثلة أنه ذكر أن الباء تأتي بمعنى عن، إلا أنه لم يذكرها صراحة، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

سَلِ المُلكَ عَن خالِدٍ وَالمُلوكَ ☐ بِقَمعِ العِدى وَبِنَفيِ العَداءِ

قال: ((الباء في قوله (بقمع العدى) مثلها في قوله تعالى ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾[4]))[5]، والباء في قوله تعالى ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾، بمعنى عن، كما ذكر ذلك أبو حيان[6] والمرادي[7].

والذي يبدو لي أن الباء في الآية الكريمة بمعنى (عن)، إذ أن السؤال يكون عن الشيء.

وعند شرحه لفظ (السمع) الواردة في قول المتنبي:

مَهلاً فَإِنَّ العَدلَ مِن أَسقامِهِ ☐ وَتَرَفُّقاً فَالسَمعُ مِن أَعضائِهِ

---

(1) سورة العنكبوت: من الآية12.

(2) النظام: 260/1.

(3) سورة النساء: من الآية90، قال الزمخشري: (﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ في موضع بإضمار (قد)، وجعل المبرد صفة لموصوف محذوف على تقدير إذ جاؤكم قوما حصرت صدورهم) الكشاف: الزمخشري (ت 538هـ)، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت: 552/1.

(4) سورة الفرقان: من الآية59.

(5) النظام: 273/1.

(6) البحر المحيط: أبو حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1398هـ-1978: 502/6.

(7) الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي (ت 749هـ)، تحقيق طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، 1976: 105.

قال: ((قال الجوهري: السمع سمع الإنسان، يكون واحدا وجمعا لقوله تعالى ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾[1]؛ لأنه في الأصل مصدر قولك: سمعت الشيء سمعاً وسماعا، ويجمع على أسماع، فعلى هذا يجوز أن يكون من الأعضاء))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَأَتَيتَ مِن فَوقِ الزَمانِ وَتَحتِهِ ☐ مُتَصَلِّصاً وَأَمامِهِ وَوَرائِهِ

قال: ((... واستعار هذه الجهات للزمان مجازاً، أي: إنك حطت به من جميع جهاته، فمنعته أن يصل إليّ أو حجبته عني، وهذا من قوله ﷻ ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾[3]))[4]، وقال الزمخشري معلقا على هذه الآية ((... القواعد: أساطين البناء التي تعمده وقيل الأساس، وهذا تمثيل يعني إنهم سوّوا منصوبات ليمكروا بها الله ورسوله فجعل الله هلاكهم في تلك المنصوبات كحال قوم بنوا بنياناً وعمروه بالأساطين فأتي البنيان من الأساطين بأن ضعضعت فسقط عليهم السقف وهلكوا...))[5].

ومن الأمثلة ما ذكره أن جملة (كلتاهما نجلاء) منصوبة على الحال أو لا محل لها من الإعراب وذلك في قول المتنبي:

مَثَّلتِ عَينَكِ في حَشايَ جِراحَةً ☐ فَتَشابَهَا كِلتاهُما نَجلاءُ

قال: ((...قوله: (كلتاهما نجلاء) في موضع نصب على الحال، كأنه قال: فتشابها نجلاوين، وإن شئت لم يكن للجملة موضع من الإعراب، كقوله تعالى ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[6] فجملة ﴿رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ جملة لا موضع لها

---

(1) سورة البقرة: من الآية7.

(2) النظام: 353/1، الصحاح: 1231/3 (سمع).

(3) سورة النحل: من الآية26.

(4) النظام: 361/1.

(5) الكشاف: 406/2-407.

(6) سورة الكهف: من الآية22.

من الإعراب..))[1]. وذكر الزمخشري أن جملة ﴿رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ جملة من مبتدأ وخبر واقعة صفة لثلاثة[2]. والذي أراه أن جملة (كلتاهما نجلاء) في محل نصب حال إذ عليها أكثر الشراح[3]. وعند شرحه قول أبي تمام:

وَما بِكَ إِركابي مِنَ الرُشدِ مَركَباً □ أَلا أَنَّما حاوَلتَ رُشدَ الرَكائِبِ

قال: ((لما استعمل (ركب) على السعة والمجاز فقيل: ركبه دين توسع في ضده، فقيل: نزلت عنه الديون، واستنزل دين فلان، قال الشاعر[4]:

جزاء كما يستنزل الغيث طالبه □ جرت رحم بيني وبين منازل

وإذا كان الأمر على هذا صح أركبته الدابة وركب هو وأنزلته عن الدابة ونزل هو، وأما الرشد فلا يمتنع استعماله فيما ذكر توسعا ولاسيما قد وقع في مقابلة إركابي من الرشد مركبا، وهم يطلبون التطابق والتوافق في مثل هذا، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾[5] وقوله ﷻ ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[6]))[7].

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَما اللَيثُ كُلُّ اللَيثِ إِلّا ابنُ عَثرَةٍ □ يَعيشُ فُواقَ ناقَةٍ وَهوَ راهِبُه

---

(1) النظام: 382/1.

(2) الكشاف: 478/2، تفسير النسفي: عبد الله بن أحمد النسفي (ت 701هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت: 9/3.

(3) الموضح في شعر المتنبي: أبو زكريا التبريزي (ت 502هـ)، تحقيق د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 2000: 142/1.

(4) لم أقف على قائله.

(5) سورة البقرة: من الآية194.

(6) سورة البقرة: من الآية14-15.

(7) النظام: 10/3.

قال: ((قوله: فواق ناقة وهو ما بين الحلبتين، والرواة مجمعون على إضافة فواق ناقة، ولو رواه راوٍ فواقاً ناقةً فنصب الفواق ونونه لجاز في العربية ولا ينبغي أن يُعْدَلَ عن الرواية الأولى، ووجه الرواية الثانية أن يكون التقدير يعيش فواقاً فواقَ ناقة، فحذف فواقا الأولى كما قال تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1]، أي: أهل القرية وأقام الاسم الثاني مقاوم الأول))[2].

ومن الأمثلة على استشهاده بالآيات القرآنية عند شرحه قول أبي تمام:

لا المَنطِقُ اللَغوُ يَزكو في مَقاوِمِهِ ☐ يَوماً وَلا حُجَّةُ المَلهوفِ تُستَلَبُ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((المنطق اللغو يجوز أن يكون من ألغيت الشيء إذا أهملته، كأنه يعني الهذر وما لا يحتاج إليه من الكلام، وهذا أشبه من أن يكون في معنى اللغو الذي يستعمله الناس في الكلام المكروه مثل قولهم: لغا الصائم والحاج، ومنه قوله تعالى ﴿لا لَغْوٌ فِيهَا وَلا تَأْثِيمٌ﴾[3]، وكلا الوجهين يرجع إلى الإلغاء الذي هو الإهمال، يقال: ألغيت من العدد إذا ألقيت منه))[4].

وعند شرحه لفظة (عزّت) الواردة في قول أبي تمام:

إنَّ الخَليفَةَ قَد عَزَّت بِدَولَتِهِ ☐ دَعائِمُ الدينِ فَليَعزِز بِكَ الأَدَبُ

ذكر أن لفظة (عزت) إما أن تكون ضد لفظة (ذلت)، أو أن تكون الشدة والقوة، فإن أراد بها الشدة والقوة من قولهم: من عزّ بزّ[5]، ومن التفسير في قوله تعالى ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾[6]، أي: قوينا وشددنا، فهو موضوع في موضعه على الحقيقة[7]، قال

---

(1) سورة يوسف: من الآية82.

(2) النظام: 69/3.

(3) سورة الطور: من الآية23.

(4) النظام: 93/3.

(5) كتاب الأمثال: الأصمعي، تحقيق د. محمد جبار المعيبد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2000: 267.

(6) سورة يس: من الآية14.

(7) النظام: 108/3.

الزمخشري في تفسير هذه الآية: ((فعززنا قوينا، يقال: المطر يعزز الأرض إذا لبّدها وشدّها، وتعزز لحم الناقة، وقرئ بالتخفيف من عزّه يعزّه، إذا غلبه، أي: فغلبنا أو قهرنا..))[1]، وعليه أبو حيان[2]. واستشهد بقوله تعالى ﴿وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً﴾[3]، على قوله: إذا أضيفت لفظة (الويل) فقد جرت العادة بفتح اللام.

وعند شرحه قول المتنبي:

أَحسَنُ ما يُخضَبُ الحَديدُ بِهِ ◻ وَخاضِبَيهِ النَجيعُ وَالغَضَبُ

قال: ((خاضبيه في موضع جر عطفا على ما، وجمعه جمع التصحيح؛ لأنه أراد من يعقل وما لا يعقل، فغلب من يعقل على ما لا يعقل، وهذا كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[4]، لما خلط الجمع بقوله ﴿كُلَّ دَابَّةٍ﴾ استعمل (مَن) فيما يمشي على بطنه وعلى أربع، ومثله كثير))[5].

وعند شرحه لفظة (الإياب) الواردة في قول المتنبي:

وَلَيتَ عَينَ الَّتي آبَ النَهارُ بِها ◻ فِداءُ عَينِ الَّتي زالَت وَلَم تَؤُبِ

قال: ((الإياب: الرجوع في الليل في أكثر الاستعمال، ويستعمل بمعنى مطلق الرجوع، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾[6]))[7].

---

(1) الكشاف: 317/3.

(2) البحر المحيط: 326/7.

(3) سورة طه: من الآية61.

(4) سورة النور: من الآية45.

(5) النظام: 328/3.

(6) سورة الغاشية:25.

(7) النظام: 59/4.

وعند شرحه قول المتنبي:

فَيَقلَــقَ منــهُ البَعيــدُ الأُنــاةِ ☐ وَيَغضَبَ منهُ البَطيءُ الغَــضَب

قال: ((يجوز أن تكون لام التعريف في (البعيد) للعهد والجنس، فإن جعلناها للعهد كان البعيد الأناة هو سيف الدولة، أي: فتقلق منه يا سيف الدولة على وقارك، وإن جعلناها للجنس فالمعنى: فيقلق منه كل حليم أنت وغيرك، ولام التعريف قد تكون للجنس في الأوصاف، كقوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾[1]))[2]، يريد الظالمين[3].

وعند تعرضه لزيادة اللام في قول المتنبي:

لِأَيِّ صُروفِ الدَهرِ فيــهِ تُعاتِــبُ ☐ وَأَيِّ رَزايــاهُ بِــوِترٍ تُطالِــبُ

قال: ((اللام في (لأي) حشوٌ ورفوٌ كقوله تعالى ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[4]، وكقوله تعالى ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[5]))[6]، قال بزيادة اللام في قوله تعالى ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ كل من الزجاج (ت 311هـ)[7]، والزمخشري[8] وابن الحاجب (ت 646هـ)[9].

---

(1) سورة الفرقان: من الآية27.

(2) النظام: 77/4.

(3) قال الزمخشري: اللام في (الظالم) يجوز أن تكون للعهد يراد به عقبة بن أبي معيط خاصة، ويجوز أن تكون للجنس فيتناول عقبة وغيره، الكشاف: 90/3، قال النحاس (ت 338هـ): المراد بالظالم هنا عقبة بن أبي معيط، ولذلك فاللام للعهد، إعراب القرآن: النحاس: تحقيق د. زهير غازي، عالم الكتب، ط3، 1409هـ-1988: 158/3.

(4) سورة النمل: من الآية72.

(5) سورة يوسف: من الآية43.

(6) النظام: 100/4.

(7) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، شرح وتعليق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424هـ-2004: 97/4.

(8) الكشاف: 158/3.

(9) الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق وتقديم د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982: 149/2، إذ ذهب إلى الاحتمال بزيادتها.

وخالفهم في هذه الزيادة المرادي (ت 749هـ)[1]، وابن هشام (ت 761هـ)[2]، وتبعهم على هذا الأزهري (ت 905هـ)[3]، وذلك لاحتمال ردف بمعنى دنا أو قرب.

والرأي الراجح في هذه الآية الشريفة هو عدم اللجوء إلى التضمين المتكلف، فمعنى ردف تبع، إذ نقل صاحب اللسان[4] عن ابن السراج (ت 316هـ)، أن الجوزاء تردف الثريا، وفي الحديث ((فأمدهم الله من الملائكة مردفين يردف بعضهم بعضا))[5]، ((والأخذ بظاهر اللفظ أولى من تضمينه، ولأن زيادة اللام في الآية تقوية لمعناها، فلا حاجة إلى تضمين الفعل المتعدي بفعل لازم، إذا كان النص لا يستلزم، لذا فاللام إذا وقعت بين الفعل المتعدي ومفعول تكون زائدة لتأكيد ما وقع عليه الفعل))[6]، وتسمى هذه اللام بلام التقوية[7]، أما قوله تعالى ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ فقد ذهب إلى زيادتها الزجاج[8] والزمخشري[9]، عندما ذكرا أنها إما أن تكون للبيان وإما أن تدخل، لأن

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 151.

(2) مغني اللبيب: ابن هشام، قدم له ووضع حواشيه حسن حمد، وأشرف عليه د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998: 425/1.

(3) شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت 905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000: 644/1.

(4) لسان العرب، ابن منظور، دار الفكر، دار صادر، بيروت، د. ت: 116/9 (ردف).

(5) النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت: 216/2.

(6) دراسة في حروف المعاني الزائدة: عباس محمد السامرائي، مطبعة جامعة بغداد، ط1، 1987: 88.

(7) لام التقوية: هي اللام الداخلة على مفعول به، إما لفعل ضعف عن العمل لتأخره عن معموله مثل قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف: من الآية43)، وأما هو فرع لا يقوى على العمل كقوله تعالى ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ (البروج:16)، دراسة في حروف المعاني الزائدة: 95.

(8) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 91/3.

(9) الكشاف: 232/2.

العامل إذا تقدم عليه معموله لم يكن في قوته على العمل فيه مثله إذا تأخر عنه، فعضد بها كما يعضد بها اسم الفاعل.

وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَحسَبُ أَنّي لَو هَويتُ فِراقَكُم ☐ لَفارَقتُهُ وَالدَهرُ أَخبَثُ صاحِبِ

قال: ((وإنما قال أخبث صاحب، وكان من حقه أن يقول: أخبث الأصحاب؛ لأنه أراد أخبث من يصحب، وما كان اسم فاعل في مثل هذا يجوز فيه الإفراد والجمع، قال تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[1]، يعني: أول من يكفر به وأنشد الفراء[2]:

وإذا هم طعموا فألأم طاعمٍ ☐ وإذا هم جاعوا فشر جياع

فأتى الأمرين جميعاً...))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَجائِباً زَعَموا الأَيّامَ مُجفِلَةً ☐ عَنهُنَّ في صَفَرِ الأَصفارِ أَو رَجَبِ

قال: ((عجائبا نصب بما قبلها.. ويجوز أن يكون (عجائبا)، بدلا من قوله (ليست بنبع إذا عدت ولا غرب)، كما في قول أبي نواس[4]:

وَبَلدَةٍ فيها زَوَر ☐ صَعراءَ تَخطى في صَعَر

صعراء بدل من زور؛ لأن قوله: (فيها زور) في موضع خبر، ونظير قوله ﷻ ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾[5]، فقوله: (مبارك) في موضع رفع وصف

---

(1) سورة البقرة: من الآية41.

(2) معاني القرآن: الفراء، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، ط3، القاهرة، 1424هـ-2002: 33/1. وينظر: الإغفال: أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد، دبي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1424هـ-2003: 157/1.

(3) النظام: 212/4.

(4) ديوانه، طبع المكتبة الأهلية، بيروت، د.ت: 122.

(5) سورة الأنعام: من الآية92.

لـ(كتاب)[1]. وهذا بدل من قوله تعالى ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ لأن أنزلناه في موضع صفة لـ(كتاب)..))[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

كَم بَينَ حيطانِها مِن فارِسٍ بَطَلٍ ☐ قانٍ الذَوائِبِ مِن آنٍ دَمٍ سَرَبِ[3]

قال: ((يقال: الآني: الذي آن أن يهراق، والذي ذكره أهل اللغة أن الآني الذي انتهى حره، ومنه قوله تعالى ﴿وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ﴾[4]))[5].

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَعَلَيهِ السَلامُ لا أُشرِكُ الأَطـ ☐ لالَ في لَوعَتي وَلا في نَحيبي

قال نقلا عن الجوهري: ((شركتهُ في البيع والضمان أشركه شركة، وقال في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[6]، اجعله شريكي فيه..))[7].

وعند شرحه قول المتنبي:

العارِفينَ بِها كَما عَرَّفتُهُم ☐ وَالراكِبينَ جُدودُهُم أُمّاتِها

قال[8]: لم يقل: أمهاتها؛ فلأن الأمهات بالهاء إنما تطلق على من يعقل، فإن كانت ممن لا يعقل قلت: أمّات[9]، تقول مررت بأمهات الزيدين ومررت بأمات خيلك

---

(1) إعراب القرآن للنحاس: 82/2.

(2) النظام: 11/2-13.

(3) رواية الصولي: (من قاني) مكان (من آني).

(4) سورة الرحمن: من الآية44.

(5) النظام: 29/2، إعراب القرآن: النحاس: 313/3، الكشاف: 48/4، تفسير النسفي: 212/4.

(6) سورة طـه:32.

(7) النظام: 149/2، الصحاح: 1593/4 (شرك).

(8) النظام: 50/5.

(9) قال الجوهري: وأصل اللام أمّهة، لذلك تجمع على أمهات، وقال بعضهم: الأمهات للناس والأمات للبهائم، الصحاح: 1862/5-1863 (أمم).

قال تعالى: ﴿أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾[1]، وقال تعالى ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾[2]. والذي يبدو لي أن سبب قوله: أماتها، مراعاة الوزن الشعري. وعند شرحه قول أبي تمام:

وَلَا تَقُلْ إِنَّنا مِن نَبعَةٍ فَلَقَد ☐ بانَت نَجائِبُ إِبلٍ مِن نَواضِحِها

قال: ((قوله: (من نبعة) يدل على أنها واحدة، ولهذا تأولوا قوله تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[3]، وقوله تعالى ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾[4]، على أنه توكيد..))[5]، وعند شرحه قول المتنبي:

هَذا الَّذي خَلَتِ القُرونُ وَذِكرُهُ ☐ وَحَديثُهُ فِي كُتبِها مَشروحُ

قال معلقا على قول الواحدي: ((قال: مشروحان، ولم يقل: إنه خالف به ما قاله النحويون في هذا الموضع؛ لأنهم قالوا في مثله: أن (مشروح) يكون دالا على خبر ذكره المحذوف، كأنه قال: وذكره مشروح كما قال: وحديثه مشروح وأنشد[6]:

نحن بما عندنا وأنت بما ☐ عندك راضٍ والحكم مختلفُ

---

(1) سورة النحل: من الآية78.

(2) سورة المجادلة: من الآية2.

(3) سورة الحاقة:13.

(4) سورة الحاقة: من الآية14.

(5) النظام: 200/5.

(6) نسبه سيبويه إلى قيس بن الخطيم، الكتاب: تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت: 75/1. ونسبه أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، في الإنصاف إلى درهم بن زيد الأنصاري، الإنصاف، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت: 95/1، ونسب إلى عمرو بن امرئ القيس كما في الخزانة: 193/2، وهو فيها برواية (والرأي) بدلاً من (والحكم).

أي: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راض[1]، وكلامهم ونحوه مما اكتفى فيه بالواحد عن الاثنين قوله سبحانه ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾[2]، ولم يقل: دعواكم...))[3]، وعند شرحه قول أبي تمام:

شابَ رَأسي وَما رَأَيتُ مَشيبَ الرَأ ☐ سِ إِلّا مِن فَضلِ شَيبِ الفُؤادِ

قال: ((قالوا: إنه عيب على أبي تمام قوله: شاب رأسي، وقال الآمدي: وليس هذا عندي بمعيب؛ لأنه أراد أن الشيب عاجله لكثرة هموم فؤاده، فلما جعل منشأ الشيب إنما هو من قبل فؤاده نسب الشيب إلى الفؤاد وهذه فلسفة حسنة، وقال: وإن شئت أن تقول: إنه إنما قابل لفظا بلفظ، كما قال الله ﷻ ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾[4]، والسيئة لا تكون من الله ﷻ فسمي جزاء السيئة سيئة، وقال الله ﷻ ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾[5]، والمكر لا يكون من الله، فسمى جزاء المكر مكرا))[6]، وعند شرحه قول أبي تمام:

وَمَن يَأذَن إِلى الواشينَ تُسلَق ☐ مَسامِعُهُ بِأَلسِنَةٍ حِدادِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((تسلق مسامعه، من قوله تعالى ﴿سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾[7]، أي: ضربوكم بالكلام، يقال: سلق بصوته: إذا رفعه))[8]، والذي يبدو لي أن قوله تعالى ﴿سَلَقُوكُمْ﴾ يعني المبالغة في الإيذاء بالكلام وهذا ما ذهب إليه أبو تمام.

---

(1) الكتاب: 75/1، وينظر: الإنصاف: 95/1.

(2) سورة الأنفال: من الآية24.

(3) النظام: 245/5.

(4) سورة الشورى: من الآية40.

(5) سورة آل عمران: من الآية54.

(6) النظام: 272/5.

(7) سورة الأحزاب: من الآية19.

(8) النظام: 319/5.

من خلال استقراء ودراسة النصوص القرآنية الشريفة التي استشهد بها ابن المستوفي على مسائل اللغة والنحو، يمكن أن نوجز موقفه منها بما يأتي:

1. الإكثار من الشواهد القرآنية:

تحتل الشواهد القرآنية المرتبة الأولى ضمن إطار الشواهد في الكتاب، إذ بلغت أكثر من مئة شاهد، وكان ابن المستوفي يورد أكثر من شاهد قرآني على المسألة الواحدة، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعند شرحه قول أبي تمام:

مِن كُلِّ زاهِرَةٍ تَرَقْرَقُ بالنَّدى ☐ فَكَأَنَّها عَيْنٌ إِلَيهِ تَحَدَّرا[1]

قال: ((إلى بمعنى اللام، قال تعالى ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾[2]، وفي موضع آخر ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾[3]))[4].

وعند شرحه لفظة (تبدل) في قول المتنبي:

وَقَد تُبَدِّلُها بِالقَومِ غَيرَهُمُ ☐ لِكَي تَجِمَّ رُؤوسَ القَومِ وَالقَصَرُ

قال نقلا عن الواحدي: ((ليس في اللغة بدلته، أعطيته البدل، إنما بدلته جعلت له شيئا آخر مكانه، كقوله تعالى ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾[5]، وقوله ﴿يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾[6]))[7].

---

(1) رواية التبريزي (عليه) مكان (إليه).

(2) سورة النحل: من الآية68.

(3) سورة الزلزلة:5، والذي يبدو أن هذه الآية استشهد بها ابن المستوفي ليست شاهدا على قوله، وإنما قصد أنه متلما تكون إلى بمعنى اللام، تكون اللام بمعنى إلى كما في هذا الشاهد.

(4) النظام: 83/8.

(5) سورة النحل: من الآية101.

(6) سورة الفرقان: من الآية70.

(7) النظام: 317/8.

2. اختصار الشواهد القرآنية:

في كثير من المواضع أورد ابن المستوفي شواهد من الآيات القرآنية على مسائل اللغة والنحو مختصرة غير كاملة، مقتصرا على موضع الشاهد، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَبَيَّتَ البَيَاتَ بِعَقدِ جَأشٍ ☐ أَشَدُّ قُوىً لِمَنَ الحَجَرِ الصَلودِ[1]

قال: ((بيّت تحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون فعلتَ الفعل كما تقول: بنيت البناء، حفرت الحفر، والآخر: أن يكون بيّت أي: أفكرته في مبيتك، يقال: بيّتوا أمرهم: أجمعوا عليه بليل، ومنه قوله تعالى ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾[2]))[3].

والذي يبدو لي أن (بيّت) مشتق من البيتوتة، وهو قضاء الأمر وتدبيره بالليل[4].

3. تقديم الشواهد القرآنية على غيرها:

دأب ابن المستوفي على تقديم الشواهد القرآنية على غيرها من الشواهد وأخص منها الشواهد الشعرية إذا ما اجتمعت في موضع واحد، من ذلك ما جاء عند شرحه قول أبي تمام:

عامي وَعامُ العيسِ بَينَ وَديقَةٍ[5] ☐ مَسجورَةٍ وَتَنوفَةٍ[6] صَيخودِ[7]

قال: ((... بلى لو لم يأت بـ(بين) ثم قال في وديقة مسجورة وحمارة صيخود لكانت الحمارة الصيخود مؤكدة للوديقة المسجورة، وهذا كقوله ﷻ ﴿أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾[8]، وكقول الشاعر:

---

(1) رواية الصولي: (أمرّ قوى) مكان (أشدّ قوى).

(2) سورة النساء: من الآية81.

(3) النظام: 347/5.

(4) ينظر: الكشاف: 546/1، تفسير النسفي: 238/1.

(5) الوديقة: شدة الحر.

(6) التنوفة: القفر من الأرض.

(7) الصيخود: وقع الشمس على الحجارة الحارة.

(8) سورة الزخرف: من الآية80.

..... □ وَهِندٌ أَتى مِن دونِها النَأيُ وَالبُعدُ

لأن النأي هو البعد والسر هو النجوى، فجاءت كل لفظة مؤكدة للأخرى، وإذا جئت بـ(بين) مع هذه الألفاظ لم يصلح أن تقول: أنا مع زيد بين مناجاة وسرار وأما مع عمر بين صدود وهجرة، لأن بين إنما هي واسطة لفظتين معناها واحد))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

وَتَكَرَّمَت رُكَباتُها عَن مَبرَكٍ □ تَقعانِ فيهِ وَلَيسَ مِسكاً أَذفَرا

قال نقلا عن الواحدي في جمع (الركبات): ((هذه جمع أريد به الاثنان، كقوله تعالى ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2]، وكقول الشاعر[3]:

..... □ ظهراهما مثل ظهور الترسين

وهذا كثير، وذلك لن أول الجمع اثنان، فجاز أن يعبر عنهما بلفظ الجمع لما كان جمعا، ويدل على أنه أراد بلفظ الجمع الاثنين إنه لما أخبر كما يخبر عن الاثنين بقوله (تقعان)))[4]. والذي يبدو لي أنه قال: ركباتها بصيغة الجمع؛ لأنه جمع للركبتين وما يليها، ثم قال: (تقعان) بصيغة المثنى؛ لأنه رجع إلى الركبتين في الحقيقة، إلا أن ابن المستوفي أحيانا يعضد الشاهد الشعري بالشاهد القرآني، فعند شرحه قول المتنبي:

زُحَلٌ عَلى أَنَّ الكَواكِبَ قَومُهُ □ لَو كانَ مِنكَ لَكانَ أَكرَمَ مَعشَرا

قال نقلا عن الجوهري: ((القوم: الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه، قال زهير[5]:

---

(1) النظام: 341/5.

(2) سورة التحريم: من الآية4.

(3) لم أقف على قائله.

(4) النظام: 114/9.

(5) شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة: 52.

وَما أدري وَسَوفَ إخالُ أدري □ أَقَومٌ آلُ حِصنٍ أَم نِساءُ

وقال تعالى ﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾[1]، ثم قال ﴿وَلا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ﴾[2]، وربما دخل النساء فيه عن طريق التبع؛ لأن قوم كل نبي رجال ونساء))[3].

والذي يبدو لي أن القوم هم الرجال خاصة؛ لأنهم القوامون بأمور النساء[4].

2. القراءات القرآنية:

((هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما))[5]، وقد اتفق جمهور علماء العربية على الاحتجاج بالقراءات، ((فما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا))[6].

وبهذا يكون القرآن هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو، وكذلك قراءاته ولو كانت غير مقبولة، إذ إنها مع عدم قبولها حجة في الاستشهاد اللغوي والنحوي[7]، وثمة خلاف بين البصريين والكوفيين في نظرتهم إلى الاستشهاد بالقراءات، فالبصريون منذ سيبويه حاولوا أن يخضعوا هذه القراءات أقيستهم، فما وافق هذه القواعد المقررة قبلوه واحتجوا به، وما خالفها رفضوه ووصفوه بالشذوذ[8]، أما الكوفيون فكان موقفهم من القراءات يعتمد على احترامها، والأخذ بها

---

(1) سورة الحجرات: من الآية11.

(2) سورة الحجرات: من الآية11.

(3) النظام: 129/9.

(4) ينظر: الكشاف: 565/3.

(5) البرهان في علوم القرآن: الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1408هـ-1988: 318/1.

(6) الاقتراح: 36.

(7) ينظر: المحتسب: ابن جني، تحقيق علي النجدي، ود. عبد الحليم النجار، القاهرة: 1424هـ-2004: 14/1.

(8) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1377هـ-1958: 337.

والتحرج من مخالفتها، منطلقين إلى ذلك من أسسهم المنهجية في دراسة اللغة[1]، أي إن الكوفيين أقل تشددا من البصريين في الاحتجاج بالقراءات، وقد عقدوا على أن فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم النحوية واللغوية[2].

والذي يهمنا من هذا المبحث هو موقف ابن المستوفي من الاحتجاج بالقراءات، إذ راح يحتج بها في كتابه على مسائل لغوية ونحوية، ومن الأمثلة على ذلك استشهاده بقراءة الحسن وبعض القراء، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

أَهُنَّ عَوادي يوسُفَ وَصَواحِبُه ☐ فَعَزماً فَقِدماً أَدرَكَ السُؤلَ طالِبُه

قال: ((هنّ عوادي: جمع عدوّ على فواعل، وهو شاذ، جرى في المثل على فاعلة فهو جمع عادية، والعادية العدى، وهذا من قولهم: عدا فلان عدواً وعُدْواً، وقرأ الحسن (فيسبوا الله عُدُوّاً)[3] بضم العين والدال، قالوا: وقرأ بعض القراء[4] عَدُوّاً بفتح العين وضم الدال، واكتفى بالواحد من الجمع فتكون (عوادي يوسف) الذين عدوا عليه، أي ظلموه بما أغفلوا في حقه))[5].

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَلى أَلَّها الأَيّامُ قَد صِرنَ كُلُّها ☐ عَجائِبَ حَتّى لَيسَ فيها عَجائِبُ

قال: ((ولو روي كلها عجائب برفعهما جاز أن يكون مبتدأ وخبراً في موضع خبر صرن كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[6] في قراءة من قرأ كله

(1) الدراسات اللغوية عند العرب: 350.

(2) مدرسة الكوفة: 341، وينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد: 1396هـ-1976: 233.

(3) سورة الأنعام: 108، قراءة المصحف: عَدْواً، وقرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة: عُدُوّاً، المحتسب: 276/1.

(4) قراءة أهل مكة وابن كثير: عَدُوّاً، إعراب القرآن للنحاس: 89/2، الكشاف: 43/2.

(5) النظام: 41/3.

(6) سورة آل عمران: من الآية154.

بالرفع[1]))[2]، ومن الأمثلة أيضا ما ذكره من أن (فعيل) إذا أريد به المبالغة نقل إلى (فُعَال)، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

لِعَيني كُلَّ يَومٍ مِنكَ حَظٌّ ☐ تَحَيُّرُ مِنهُ في أَمرٍ عُجابِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((فعيل إذا أريد به المبالغة نقل إلى فُعال، فإذا أرادوا الزيادة للمبالغة قالوا: عجّاب، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَّابٌ)[3] قالوا: طويل وطوال وطوّال))[4]، والذي يبدو لي أنه لا ريب أن قراءة التشديد هي أكثر مبالغة من قراءة التخفيف، وعند شرحه قول المتنبي:

يُباعِدنَ حُبّاً يَجتَمِعنَ وَوَصلُهُ ☐ فَكَيفَ بِحُبٍّ يَجتَمِعنَ وَصَدُّهُ

قال: ((الحِب: المحبوب، فِعْل بمعنى مفعول، مثل: طِحن بمعنى مطحون، ويباعدن بمعنى يبعدن، قال الله تعالى ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[5]، وقد قرئ بَعَّد أيضا))[6]. وعند شرحه قول المتنبي:

فَلا مُشادٌّ وَلا مَشيدٌ حَمى ☐ وَلا مَشيدٌ أَغنى وَلا شائده

---

(1) قرأ أبو عمر وابن ليلى وعيسى، برفع (كله) على الابتداء و(لله) الخبر، والجملة خبر إنّ، إعراب القرآن للنحاس: 413/1.

(2) النظام: 165/3.

(3) سورة ص: من الآية5، قراءة المصحف ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ بالتخفيف، وقراءة التشديد (عجّاب) وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، الكشاف: 360/3.

(4) النظام: 251/3.

(5) سورة سبأ: من الآية19.

(6) قرأ الحسن وأبو رجاء وأبو جعفر والأعمش وعاصم وحمزة وغيرهم (باعدْ) وقرأ مجاهد وابن كثير بعّده، ينظر: الكشاف: 287/3.

وقرأ محمد بن الحنفية ويروى عن ابن عباس وأبي صالح (باعدَ) وقرأ يحيى بن يعمر وعيسى ابن عمر وتروى عن ابن عباس (بعْدَ)، المحتسب: 189/2، البحر المحيط: 273/7، وقرأ سعيد بن أبي الحسن وهو أخو الحسن البصري (بَعُدَ)، المحتسب: 189/2.

قال نقلا عن أبي زكريا في تنوين مشيد الأولى: ((وقد نوّنه؛ ليشاكلوا به ما قبله وهو خطأ ولا يمتنع أن يخالف ما قبله كما قال تعالى ﴿فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ﴾[1]))[2]، والذي يبدو لي أن السبب في عدم تنوين (مشيد) الأولى هو المحافظة على الوزن. وعند شرحه قول أبي تمام:

لَمّا فَصَلتَ مِنَ الـدُّروبِ إِلَـيهِمِ ☐ بِعَرَمرَمٍ لِلأَرضِ مِنـهُ خُـوارُ

قال: ((ويروى (جوار) بالجيم... والجوار مثل الخوار، وجار الثور يجـار، أي: صاح، وقرئ (عجلاً جسداً له جوار)[3]، حكاه الأخفش))[4].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَأَقبَلَتـها المُـروجَ مُـسَوَّماتٍ ☐ ضَوامِرَ لا هِـزالَ وَلا شِـيارُ

قال نقلا عن التبريزي: ((واستعمل في هذا الموضع لا النافية مع الاسم، وليس هي مخففة بهذا المكان، ولولا الضرورة لكان أولى من ذلك أن يقول: لا هـزالاً ولا شياراً، فجعلها محمولة على ضوامر، وإنما حمله على قوله: لا هزال فيها ولا شـيار، وهذا أسرع من قراءة السلمي: (لا ذلولَ)[5] أي لا ذلول تثير الأرض))[6].

---

(1) سورة البقرة: من الآية197، وقراءة المصحف ﴿فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ﴾، وهـي أيضا قراءة مجاهد، وقرأ يزيد بن القعقاع (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ)، إعراب القرآن للنحاس: 294/1.

(2) النظام: 431/7.

(3) قراءة علي بن أبي طالب ﷺ، وجاء في كتاب النظام (جوار) والذي يبدو لي أنه وهـم إذ إنهـا (جؤار) بالهمز. ينظر: الكشاف: 118/2، البحر المحيط: 392/4، والآية في المصحف ﴿عِجْـلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ﴾ سورة الأعراف: من الآية148.

(4) النظام: 37/8.

(5) سورة البقرة: 71، قراءة المصحف: ﴿لا ذَلُولٌ﴾ (البقرة: من الآية71)، وقرأ أبو عبد الـرحمن السلمي (لا ذلولَ)، إعراب القرآن للنحاس: 463/1.

(6) النظام: 333/8، الموضح: 424/2.

وعند شرحه قول أبي تمام:

قَمَرٌ تَبَسَّمَ عَـــن جُمـــانٍ نابِـــتٍ □ فَظَلِلتُ أَرمُقُهُ بِعَـــينِ الباهِـــتِ

قال: قوله: ((باهت، الأفصح عندهم بُهِتَ فهو مبهوت، وقد حكي بهـت، وقـرأ بعضهم[1] (فبَهِتَ الذي كفر)[2]))[3].

3. الحديث النبوي الشريف:

يعد الحديث النبوي الشريف من المصادر التي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها في الدراسات النحوية واللغوية والصرفية؛ لأنه يحوي مادة لغوية ثرة غنية بالفصاحة، وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بالحديث النبوي، فكان فيها ثلاثة أقوال:

1. ذهب أبو الحسن بن الضائع (ت 680هـ) وأبو حيان إلى عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو بحجة أن علماء الحديث أجازوا الرواية بالمعنى[4].
2. وذهب ابن مالك (ت 672هـ) وابن هشام إلى جواز الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقا[5].

---

(1) قال الآلوسي (ت 1270هـ)، في تفسيره: قرئ بَهِت، وهي لغة، روح المعاني: الآلوسي (ت 1270هـ)، دار الفكر، 1408هـ-1987: 19/2، وقال أبو حيان: قراءة الجمهور فبهت مبنيا لما لم يسم فاعله، وقرأ ابن السميفع فبهَتَ، وقرأ أبو حيوه فبهُتَ: البحر المحيط: 289/2.

(2) سورة البقرة: 258، وقراءة المصحف ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ البقرة: من الآية258.

(3) النظام: 20/5.

(4) خزانة الأدب: 1/9-10، إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد: السيد محمد شكري الآلوسي (ت 1342هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402هـ-1980: 77-78. الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس الهجري، بغداد، ط1، 1402هـ-1982: 307.

(5) خزانة الأدب: 1/9-10، سيبويه حياته وكتابه: د. خديجة الحديثي، دار الحرية، بغداد، 1394هـ-1974: 163-165، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: د. عبد العال سالم مكرم، ط1، دار الشروق، بيروت، 1400هـ-1980: 236.

3. وتوسط للشاطبي (ت 790هـ) والسيوطي بين المذهبين السابقين، فمنعوا الاحتجاج بالأحاديث التي اهتم ناقلوها بمعناها دون لفظها، وأجازوا الاستشهاد بالأحاديث التي اهتم ناقلوها بلفظها لمقصود خاص[1].

والذي يبدو لي من هذه الآراء أنه يجوز الاستشهاد بالحديث الشريف، وإن روي بالمعنى؛ إذ إن راوية الحديث هو صحابي جليل ذو فصاحة كبيرة، أما ابن المستوفي فقد كان من العلماء الذين استشهدوا بالحديث الشريف في تفسير مفردة لغوية، وكان من دأبه أنه حين يستشهد بالحديث يعتمد تعبيرات نسبته إلى النبي ﷺ، مثل قوله: وفي الحديث، أو قوله عليه الصلاة والسلام، أو قال النبي ﷺ.

فعند شرحه لفظة (أعراض) في قول أبي تمام:

يَفديهِ قَومٌ أحضَرَت أعراضُهُم ☐ سوءَ المَعايبِ وَالنَوالُ مُغَيَّبُ

قال: ((أعراضهم: أجسادهم، وقد يقال للجسد عرض، قال النبي عليه الصلاة والسلام (إن أهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون ولكنه عرق يجري من أعراضهم كالمسك)[2]))[3]. وعند شرحه لفظة (قرحان) في قول أبي تمام:

أقولُ لِقُرحانٍ مِنَ البَينِ لَم يُضِف ☐ رَسيسَ الهَوى بينَ الحَشا وَالتَرائِبِ

قال: ((رجل قرحان، إذا لم يصبه مرض مثل الجدري والحصبة، ومذهب بعضهم أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ويجري مجرى قولهم: رجل زُورٌ وفطر، وقال قوم: بل يثنى ويجمع، ويحتجون بالحديث المروي عن عمر بن الخطاب ﷺ، وأراد أن يدخل الشام وهي تستعر طاعوناً، فقيل له: (إن أصحاب محمد قرحانون، لم يصبهم جدري ولا طاعون)[4]))[5].

---

(1) خزانة الأدب: 1/9-10، سيبويه حياته وكتابه: 163-165، المدرسة النحوية: 236.

(2) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، حققه وصححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، برواية (إن أول زمرة يدخلون الجنة... لا يبولون...): 2179/4 (كتاب الجنة).

(3) النظام: 172/2-173.

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر: 35/4.

(5) النظام: 317/2.

والذي يبدو لي أن لفظة (قرحانون) هي لغة متروكة غير مستعملة، كما ذهب إلى ذلك أبو بكر الرازي (ت 666هـ)[1].

وعند شرحه لفظة (مسوّمات) في قول المتنبي:

فَدَتكَ الخَيلُ وَهيَ مُسَوَّماتُ ☐ وَبيضُ الهِندِ وَهيَ مُجَرَّداتُ

قال: ((المسومات: المعلمات، قال الجوهري: السومة بالضم العلامة، تجعل على الشاة في الحرب، وفي الحديث (تسوموا فإن الملائكة قد تسومت)[2]))[3]، واستشهد بالحديث أيضا عند شرحه قول أبي تمام:

وَلا تَناسى أَحياءُ ذي يَمَنٍ ☐ ما كانَ مِن نَصرِهِ وَمِن حَشَدِه

قال: ((قوله: ذي يمن، أراد صاحب يمن، وهم يستعملون اليمن بالألف واللام، ويحذفونها مع ذي، وفي حديث النبي ﷺ (يطلع عليكم الساعة خير ذي يمن)[4]، يعني جرير بن عبد الله البجلي، ويجوز أن يكون حذفهم الألف واللام من أجل أنهم أرادوا النكرة فإنه قال: خير رجل من أهل اليمن، ويكون (يمن) نكرة))[5]. وعند شرحه لفظة (التدام) في قول أبي تمام:

لَها مِن لَوعَةِ البَينِ التِدامٌ ☐ يُعيدُ بَنَفسَجاً وَرَدَ الخُدودِ

---

(1) ينظر: مختار الصحاح: أبو بكر الرازي (ت 666هـ)، دار الرسالة، الكويت، 1402هـ-1982: 527 (قرح).

(2) النهاية: 425/2 برواية (سوموا).

(3) النظام: 29/5، الصحاح: 1955/5 (سوم).

(4) المسند للإمام الحافظ أبي بكر الحميدي (ت 219هـ)، حقق أصوله وعلق عليه الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة: 350/2، مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، د.ت: 360/4.

(5) النظام: 439/5.

قال: ((اللدم: صوت الحجر أو الشيء الذي يقع بالأرض، وليس بالصوت الشديد، وفي الحديث (والله لا أكون مثل الضبع تسمع اللدم حتى تخرج فتصاد)[1]، ثم يسمى الضرب لدما يقال: لدمتُ لَدْمَاً قال الشاعر[2]:

وَلِلْفُؤَادِ وَجِيبٌ عِنْدَ أَبْهَرِهِ ☐ لَدْمَ الغُلامِ وَرَاءَ الغَيْبِ بِالحَجَرِ))[3]

وعند شرحه قول المتنبي:

وَكَأَنَّ الفَرِيدَ وَالدُّرَّ وَاليا ☐ قوتَ مِن لَفظِهِ وَسامَ الرِكازِ

قال: ((الركاز: الكنز يوجد في الأرض أو في المعدن، وفي الحديث: (وفي الركاز الخمس)[4]))[5].

ومن خلال استقراء النصوص الحديثية الواردة في كتاب النظام يمكن ملاحظة أمرين:

الأول: قلة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إذا ما قورن بالشواهد القرآنية والشعرية، إذ لا تتعدى الأحاديث التي استشهد بها عشرة أحاديث.

الثاني: احتج ابن المستوفي بالحديث الشريف، وذلك لبيان معاني المفردات اللغوية دون الاحتجاج به على المسائل النحوية، ولكني لاحظته يحتج أحيانا بالحديث الشريف ليس لغرض نحوي أو لغوي وإنما لأغراض أخرى[6]، فقد استشهد بقول الرسول ﷺ ((تهادوا تحابوا))[7]، على أن

---

(1) النهاية: 246/4.

(2) ابن مقبل: الصحاح: (الهامش): 2028/5 (لدم).

(3) النظام: 29/6.

(4) النهاية: 258/2.

(5) النظام: 164/6، ينظر: الموضح: 131/3.

(6) النظام: 194/6، 146/8.

(7) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة: شمس الدين السخاوي (ت 902هـ)، صححه وعلق حواشيه عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1987: 179.

الهدية من شأنها أن تجدد عهد المهدي وتحببه إلى المهدى إليه، وتطـري ذكره لديه.

4. كلام العرب:

ويشمل: 1. الشعر، 2. النثر

1. الشواهد الشعرية:

لقد عني علماء العربية بالشعر عناية كبيرة، فأولوه اهتماما خاصـا، إذ اتخـذوه مادة يحتجون بها في مباحثهم ودراساتهم اللغوية والنحوية؛ لأنه ديـوان العـرب وبـه حفظت الأنساب وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل مـن غريـب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله ﷺ وآثار صحابته والتابعين[1].

وقد احتل الشاهد الشعري حيزا كبيرا في كتب النحو واللغة، فاعتمد فـي ذلـك على الشعر القديم دون شعر المولدين، وقد حدد عصور الاحتجاج إلى منتصف القـرن الثاني للهجرة.

((وثمة خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، فمنهج البصريين على الشواهد الموثوق بها الكثيرة الدوران على ألسنة العرب والتي تصلح للثقـة بهـا))[2]، ومـنهج الكوفيين توسيع هذه الدائرة والاستشهاد بكل مسموع يوثق به، فكانوا يأخـذون بالـشائع والنادر، بل إنهم أخذوا بالمثال الواحد وجعلوه أصلا للقياس عليه، فكان مـنهجهم كمـا وصفه السيوطي[3]، أنهم لو سمعوا بيتا واحدا جعلوه أصلا وبوبوا عليه.

ذكر السيوطي[4]: أن طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم، ومخضرم، وإسـلامي، ومحدث، ثم صار المحدثون طبقات أولى وثانية على التدرج، هكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا، وشعراء الطبقات الثلاث يحتج بشعرهم في مسائل النحو واللغة، أما الطبقة الرابعة

---

(1) ينظر: الصاحبي: ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، 2003: 467.

(2) المدرسة البصرة النحوية: د. عبد الرحمن السيد، ط1، دار المعارف، 1388هـ-1968: 149.

(3) ينظر: مدرسة الكوفة: 377.

(4) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمـد البجاوي ومحمد أبو الفضل، القاهرة، ط3، د.ت: 489/2.

(الشعراء المولدون) فلم يحتج النحاة بشعرهم[1]، باستثناء عدد من العلماء، فأبو تمام مثلا احتج بشعره الزمخشري[2]؛ لأنه برأيه وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة؟ فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه.

إلا أن الذي أجمع عليه علماء النحو واللغة أن الشاعر إبراهيم بن هرمة (ت 179هـ)، آخر من يحتج بشعره، وبه يسدل الستار على عصور الاحتجاج بالشعر[3]، والذي يبدو لي من مسألة الاحتجاج بالشعر والاختلاف في الاستشهاد بشعر المولدين أن الشاعر إذا كان ذا فصاحة وبلاغة ومقدرة كلامية فلا مانع من الاحتجاج بشعره في أي عصر من العصور، إذ ليست الموهبة الكلامية مقتصرة على عصر دون آخر، إذ إنك تجد في العصر القديم شاعرا موهوبا ويظهر لك بعد عصر آخر شاعر أحسن موهبة منه وهكذا.

والذي يعنينا من هذا كله موقف ابن المستوفي من الشعر، فقد رأيته قد أكثر من إيراد الشعر في كتابه، إذ إنه استشهد بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى، وسأحاول أن أجمل موقفه من الشواهد الشعرية ومنهجه في عرضها.

احتج ابن المستوفي بالفصيح من شعر العرب، فمن شعراء عصر ما قبل الإسلام تطالعنا أبيات لعدد كبير من الشعراء، وهاك أسماءهم مرتبة بحسب حروف المعجم، وهم:

1. الأسود بن يعفر[4].
2. امرؤ القيس[5].
3. أوس بن حجر[6].

---

(1) ينظر: العمدة: ابن رشيق القيرواني (ت 456هـ)، ط4، دار الجيل، بيروت، 1972: 113/1.

(2) ينظر: الكشاف: 121/1.

(3) ينظر: الاقتراح: 55.

(4) النظام: 153/4.

(5) نفسه: 375/1، 148/2، 275/2، 176/9.

(6) نفسه: 36/3، 149/8.

4. خداش بن زهير[1].
5. خلف الأحمر[2].
6. دريد بن الصمة[3].
7. زهير بن أبي سلمى[4].
8. طرفة بن العبد[5].
9. عروة بن الحر[6].
10. عمرو بن شأس[7].
11. عمرو بن كلثوم[8].
12. عنترة بن شداد[9].
13. قيس بن الخطيم[10].
14. كعب بن سعد الغنوي[11].
15. المثقّب العبدي[12].
16. المرقّش الأكبر[13].

---

(1) النظام: 316/2.
(2) نفسه: 291/1.
(3) نفسه: 386/1.
(4) نفسه: 290/1، ممودة الجزء 12: 3460.
(5) نفسه: 123/4، 208، 209.
(6) نفسه: 354/10.
(7) نفسه: 223/10.
(8) نفسه: 273/1.
(9) نفسه: 6/5.
(10) نفسه: 325/10.
(11) نفسه: 59/4.
(12) نفسه: 20/8.
(13) نفسه: 140/5.

17. يزيد بن خذاق الشني[1].

أما الشعراء المخضرمون الذين استشهد بشعر منهم:

1. أبو ذؤيب الهذلي[2].
2. حسان بن ثابت[3].
3. الخنساء[4].
4. صفية بنت عبد المطلب[5].
5. الكُميت بن معروف الفقعسي[6].
6. لبيد بن ربيعة العامري[7].

أما الشعراء الإسلاميون فهم كالآتي:

1. إبراهيم بن هرمة[8].
2. ابن أنينة[9].
3. ابن قيس الرقيات[10].
4. أبو دهبل[11].
5. الأحوص[12].

---

(1) النظام: 12/5.

(2) نفسه: 260/2، 123/3، 13/7.

(3) نفسه: 24/10.

(4) نفسه: 422/1، 34/10.

(5) نفسه: 56/3.

(6) نفسه: 314/4.

(7) نفسه: 122/3.

(8) نفسه: 100/3.

(9) نفسه: 21/3.

(10) نفسه: 228/1، 63/2.

(11) نفسه: 113/2.

(12) نفسه: 161/3.

6. جرير[1].
7. جميل[2].
8. ذو الرمة[3].
9. الراعي[4].
10. زياد الأعجم[5].
11. الشماخ[6].
12. الطرماح[7].
13. عبيد الله بن الحر[8].
14. عمران بن حطان[9].
15. عمر بن أبي ربيعة[10].
16. الفرزدق[11].
17. القطامي[12].
18. كثير[13].

---

(1) النظام: 217/2.
(2) نفسه: 189/1.
(3) نفسه: 231/1، 145/8.
(4) نفسه: 133/3، 323/7.
(5) نفسه: 382/1.
(6) نفسه: 56/3، 146/8.
(7) نفسه: 231/1.
(8) نفسه: 353/10.
(9) نفسه: 297/8.
(10) نفسه: 272/2.
(11) نفسه: 335/1، 272/2، 141/5.
(12) نفسه: 121/5، 322/8، 210/10.
(13) نفسه: 418/8.

19. مضرس بن ربعي[1].

أولا: استشهاده بشعر الجاهليين:

استشهد ابن المستوفي بالشعر الجاهلي كثيرا، فعند شرحه قول المتنبي:

وَهِجانٍ عَلَى هِجَانٍ تَأَتَيكَ ☐ عَدِيدَ الحُبُوبِ في الأَقْوازِ[2]

قال: ((نصب (عديد الحبوب) على الحال من الضمير في تأتيك، ونوى مع الإضافة الانفصال، كقول امرئ القيس[3]:

..... ☐ بِمُنجَرِدٍ قَيدِ الأَوابِدِ هَيكَلِ))[4]

وعند شرحه قول المتنبي:

لَفَذَت عَلَيَّ السابِرِيَّ وَرُبَّما ☐ لَندَقَّ فيهِ الصَعدَةُ السَمراءُ

قال: ((السابري، ضرب من الثياب رقيق، وقيل: منسوب إلى سابور، ويجوز أن يكون عني بالسابري: الدرع، كما قال دريد بن الصمة[5]:

فقلت لهم ظُنّوا بِألفَي مُدَجَّجٍ ☐ سَراتُهُمُ بالسابريِّ المُسَرَّدِ))[6]

واستشهد بشعر زهير عند شرحه قول المتنبي:

مُحَجَّلٍ لَهدٍ كُمَيتٍ زاهِقٍ ☐ شادِخُهُ غُرَّتُهُ كَالشارِقِ

---

(1) النظام: 79/3.

(2) رواية القسر (تأتيك) ورواية الواحدي (تأتّيك).

(3) ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار المعارف، مصر، 1969: 19. وصدره: (وقد أغتدي والطير في وكناتها).

(4) النظام: 176/9.

(5) ديوان دريد بن الصمة: جمع وشرح وتحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة، 1401هـ-1981: 27، ويروى في الديوان: علانية ظنوا بألفي مدجج * سراتهم في الفارسي المسرد

(6) النظام: 384/1-386.

قال نقلا عن الجوهري: ((الزاهق من الدواب، السمين المحق، قال زهير[1] في مدح هرم بن سنان: منها الشَنونُ[2] ومنها الزاهقُ الزَهِمُ[3]))[4].

واستشهد بقول طرفة بن العبد وذلك عند شرحه قول المتنبي:

تَوَقَّهُ فَمَتى ما شِئتَ تَبلُوَهُ ☐ فَكُن مُعادِيَهُ أَو كُن لَهُ نَشَبا

قال: ((نصب (تبلوه) بأن المضمرة، وفيه ضرورتان: حذف أنْ لابد منها؛ ليكون مع ما بعدها مصدرا. وإعمالها محذوفة))[5]، ثم جاء بكلام لأبي الفتح ما نصه: ((نصب (تبلوه) بأن مضمرة وتقديره: أنْ تبلوه، فحذفها بعد أن قدرها وبقي عملها بحاله، ومثله قول طرفة[6]:

أَلا أَيُّهَذا اللائِمي أَحضُرَ الوَغى ☐ وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي

أراد: أن أحضرَ فحذف أنْ، ونل عليها بما عطفه عليها من قوله: وأن أشهد))[7].

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَقَد كانَ مِمّا يُضيءُ السَريرَ ☐ وَالبَهوَ يَملَؤُهُ بِالبَهاءِ

---

(1) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة الإمام أبي العباس (ثعلب) نسخة مصورة عن نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، سنة 1363هـ-1924، الهيأة العامة للكتاب، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1384هـ-1964: 44، وصدره: (القائد الخيل منكوبا دوابرها).

(2) الشنن: التشنج والييبس في جلد الإنسان عند الهرم، الصحاح: 2146/5 (شنن).

(3) الزهم: السمين، الصحاح: 1946/5 (زهم).

(4) النظام: مسودة الجزء 12: 3460.

(5) نفسه: 123/4.

(6) ديوان طرفة بن العبد: شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق دريد الخطيب، لطفي الصقال، 1395هـ-1975، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: 31.

(7) النظام: 123/4.

قال فيما نقله عن أبي العلاء: ((أي: مما يفعل أن يضيء المرير، وما هـا هنـا مثلها في قول التغلبي[1]:

وإنّا لمِمّا نضربُ الكبشَ ضـربةً ☐ على رأسه تُلقي اللسانَ من الفمِ))[2]

و(ما) في قول عمرو بن كلثوم موصولة، والتقدير: وإنا لمن الذين نضرب..

وعند شرحه قول المتنبي:

وَلَيتَ عَينَ الَّتي آبَ النَهـارُ بِهـا ☐ فِداءُ عَينِ الَّتي زالَت وَلَم تَؤُبِ

قال: ((جعل النهار يؤوب بعين الشمس؛ لأنه يكون كالغائب والمعروف في كلام العرب: أن الإياب مع الليل، وكذلك التأويب سير النهار كله إلى الليل، قال كعـب بـن سعد الغنوي[3]:

هَوَت أُمُّهُ ما يَبعَثُ الصُبحُ غادِيـاً ☐ وَماذا يَوَدي اللَيلُ حينَ يَؤوبُ))[4]

وعند حديثه عن (من) في قول أبي تمام:

يَقـولُ مَـن تَقـرَعُ أسماعَـهُ ☐ كَـم تَـرَكَ الأوّلُ لِلآخِـرِ

قال: ((جعل (من) في معنى الجميع؛ لأنها عامة تقع علـى الواحـد والاثنـين والمذكر والمؤنث، ولولا ذلك لم يحسن أن يقول أسماعه، لأنه جمع سمع الإنسان الواحد وإن كان ذلك جائزا فليس بحسن كما لا يحسن أن تقول: ضربت أعناقه وإنما يجوز ذلك على أن يجمع الشيء ويضاف إليه ما حوله كما يقال: ركبت أصلاب الناقة؛ لأنه جعـل كل فقارة صلبا، أو لأنه يضيف إلى الصلب ما دنا منه قال المثقب العبدي[5].

---

(1) لم أجده في الديوان.

(2) النظام: 273/1.

(3) ديوان كعب بن سعد الغنوي: جمع وتحقيق ودراسة د. عبد الرحمن محمد البرصـيفي، مكتبـة الآداب بالقاهرة، ط1، 1419هـ-1998: 77.

(4) النظام: 59/4، الموضح: 260/1.

(5) ديوان شعر المثقب العبدي: عنى بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعـة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، الشركة المصرية للطباعـة والنـشر، 1391هـ-1971: 41.

يُـــصيخُ لِلنَبـــأَةِ أَسماعَـــهُ ☐ إِصاخَةَ الناشِدِ لِلمُنـــشِدِ))[1]

ثانيا: استشهاده بشعر المخضرمين:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَإِذا الصُنعُ كانَ وَحـــشاً فَمُلِّـــ ☐ ـــيتَ بِرَغمِ الزَمانِ صُنعاً رَبيبا

قال: ((كأنه أراد بذلك من قولهم: رجل صنع اليدين، إذا كـــان حاذقـــا مـــاهرا وأنشدوا لأبي ذؤيب[2]:

وَعَلَيهِما مَـــسرودَتانِ قَـــضاهُما ☐ داودُ أَو صَنَعُ السَوابِغِ تُبَّعُ))[3]

وعند شرحه قول المتنبي:

كَأَنَّـــكَ نـــاظِرٌ في كُـــلِّ قَلـــبٍ ☐ فَما يَخفى عَلَيكَ مَحَلُّ غـــاشِ

قال فيما نقله عن أبي الفتح: ((الغاشي: القاصد، قال حسان[4]:

يُغشَونَ حَتّى ما تَهِـــرُّ كِلابُهُـــم ☐ لا يَسأَلونَ عَنِ السَوادِ المُقبِلِ))[5]

والذي أراه أن (غاش) مشتقة من : غشي يغشى، إذا قصد، وهو يعطـــي معنـــى الغش؛ لأن الغش يغشى القلب، وكل شيء حل في موضع فقد غشيه من الناس وغيرهم.

وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَصدى فَلا أُبدي إِلى الماءِ حاجَةً ☐ وَلِلشَمسِ فَوقَ اليَعمُلاتِ لُعابُ

قال: ((لعاب الشمس ما تدلى منها مثل الخيوط تراه عند شدة الحر، قال الكميت ابن معروف الفقعسي[6]:

---

(1) النظام: 20/8.

(2) ديوان الهذليين: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنـــشر، القـــاهرة، 1384هـــ-1965: 19.

(3) النظام: 260/2.

(4) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 183.

(5) النظام: 24/10.

(6) عشرة شعراء مقلون: صنعة الدكتور حاتم الضامن، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، مطبعـــة الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1411هـــ-1990: 160.

يصالحن حرّ الشمس كل ظهيرة ☐ إذا الشمسُ فوق البيد ذابَ لعابُها))[1]

ثالثا: استشهاده بشعر الإسلاميين:

عند شرحه قول أبي تمام:

عَبدُ المَليكِ بنِ صالِحِ بـــنِ عَلِـــ ☐ ـــيِّ بنِ قَسيمِ النَبيِّ في نَـــسَبِه

قال: ((أراد عبد الملك فأشبع الكسرة في اللام فنشأت الياء كما قال الراعي[2] في عبد الملك بن مروان:

فَأَصـــبَحَ اليَـــومَ في دارٍ مُبارَكَـــةٍ ☐ عبدُ المَليكِ إماماً نـــورهُ يَقِـــدُ

أراد عبد الملك فأشبع الكسرة في اللام فنشأت لأجـل ذلـك اليـاء فأصـبحت مليك))[3]، والذي يبدو لي أن إشباع الكسرة جاء بسبب الضرورة الشعرية.

وعند شرحه قول أبي تمام:

أَلا لا يَمُدُّ الـــدَهرُ كَفّـــاً بِـــسَيِّئٍ ☐ إِلى مُجتَدي نَصرٍ فَتُقطَع مِنَ الزَندِ

قال: ((قوله فتقطعْ على النهي الذي في قوله: ألا لا يمدّ، ولولا الوزن لكان تقطعْ أولى بالنصب؛ لأنه واقع موقع الجواب بالفاء، ويجوز أن يكون تقطع في موضع نصب وسكنت العين للضرورة كما أنشدوا قول الراعي[4]:

تَأبى قُضاعَةُ أَن تَعرِفَ لَكُم نَـــسَباً ☐ وَابنا نِزارٍ فَأَنتُم بَيضَةُ البَلَدِ))[5]

ولولا الضرورة الشعرية لحركت الفاء في الفعل تعرف بالنصب؛ لكونه مـسبوقا بـــ(أن) الناصبة، أما في قول أبي تمام فالأفضل أن يحمل على العطف فيكون مجزوما.

وعند شرحه قول المتنبي:

---

(1) النظام: 315/4.

(2) شعر الراعي النميري: دراسة وتحقيق.د. نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمـع العلمي العراقي، 1980: 90 برواية (عند المليك).

(3) النظام: 132/3.

(4) شعر الراعي: 203 برواية (أبى قضاعة أن ترضى دعوائكم).

(5) النظام: 93/6.

مَثَّلتِ عَينَكِ في حَشايَ جِراحَـةً ☐ فَتَـشابَها كِلتاهُمـا لَجـلاءُ

قال: ((تشابها ولم يقل فتشابهتا حمله على المعنى كأنه قال: فتشابه المذكوران أو الشيئان، وذهب بالعين إلى العضو وبالجراحة إلى الجرح كما قال زياد الأعجم[1]:

إنَّ الـسَّماحَةَ وَالمُـروءَةَ ضُـمِّنا ☐ قَبراً بِمَرو عَلى الطَّريقِ الواضِحِ

قيل: إنه ذهب بالسماحة إلى السخاء وللمروءة إلى الكلام، وهذا شيء فاش فـي كلامهم))[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

إلى سالِبِ الجَبّارِ بَيـضَةَ مُلكِـهِ ☐ وَآمِلُهُ غـادٍ عَلَيـهِ فَـسالِبُه

قال فيما نقله عن أبي العلاء: ((إن بيضة ملكه تحتمل وجهين:

الأول: أنه يعني بالبيضة معظم الشيء وأكرمه وحقيقتـه، وهـذا هـو الوجـه الأجود.

الثاني: أنه يعني بالبيضة بيضة الحديد، التي تجعل على الرأس، ومما اسـتعملوه في البيضة وكونها معظم الشيء وحقيقته قول الشماخ[3]:

طَوى ظِمأَها في بَيضَةِ الصيف بَعدَ ما ☐ جَرَت في عِنانِ الشعرَيَينِ الأماعِزُ[4]

ومن الأمثلة استشهاده بشعر الفرزدق في مسألة الحذف، وذلك عند شرحه قـول أبي تمام:

---

(1) شعر زياد الأعجم: جمع وتحقيق ودراسة د. يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط1، 1403هـ-1983: 54.

(2) النظام: 382/10.

(3) ديوان الشماخ: حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 1968: 175، برواية (القيظ) مكان (الصيف).

(4) النظام: 55/3-56.

يطفن بمثل البدر يرنــو إذا رنــا ☐ بعيني وهادي المراتع بحــزج[1]

إذ ذكر أن أبا العلاء يروي البيت (بعيني وهادي ذي مراتع بحزج)، فإذا صحت هذه الرواية على هذا اللفظ فالتقدير: يرنو إذا رنا بعيني ذي مراتع وهاديــه، فحــذف ذا مراتع؛ لمجيئه من بعد[2]، وهذا مثل قول الفرزدق[3]:

يا من رأى عارضــاً أرقــت لــه ☐ بين ذراعــي وجبهــة الأســد

أراد: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فحــذف الرســول الــذي أضــاف إليــه الذراعين، وقيل: بل أراد: بين ذراعي الأسد وجبهته، ففرق بين المــضاف والمــضاف إليه، والقول الأول أشبه.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَيَومَ أَرشَــقَ وَالآمــالُ مُرشِــقَةٌ ☐ إِلَيكَ لا تَتَبَغّى عَنكَ مُنعَرَجــا

قال: ((مرشقة هنا من قولهم: أرشق إذا أحد النظر، ومنه قول القطامي[4]:

ولقد يَــروعُ قلــوبَهُنَّ تكلُّمــي ☐ ويروعني مُقَلُ الغَزالِ المرشقِ))[5]

وعند شرحه قول المتنبي:

يُبكى عَلَيهِ وَمــا اِســتَقَرَّ قَــرارُهُ ☐ في اللَحدِ حَتّى صافَحَتهُ الحــورُ

قال: ((كان يقول: قرارَه وقرارُه ويختار النصب، فمن رفعه فبفعله ومن نــصبه فعلى الظرف، أي ما استقر وهو في قراره، والنصب كما ذكرنــا الوجــه؛ لأن معنــى الكلام عليه، وقد قال كثيّر[6]:

---

(1) بحزج: ولد البقرة، الصحاح: 299/1 (بحزج).

(2) النظام: 142/5.

(3) لم أجده في الديوان.

(4) ديوان القطامي: تأليف عمير بن شييم التغلبي (ت 101هـ)، دراسة وتحقيق د. محمود الربيعي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 2001: 254.

(5) النظام: 121/5.

(6) ديوان كثير عزة، جمع وشرح د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1391هـ-1971: 430.

وَإِنِّي وَإِن شَطَّت نَواهـا لَحـافِظٌ ☐ لَها حَيثُ حَلَّت وَاستَقَرَّ قَرارُها))[1]

أما عن استشهاده بشعر المولدين، فلم أجد لابن المستوفي قد استشهد بشعر أحد منهم إلا في القليل، وهذا القليل أورده ليس على سبيل الاحتجاج اللغوي والنحوي، وإنما لأغراض أخرى[2]، نحو: شعر بشار[3]، وشعر البحتري[4]، وأبي نواس[5].

ومن الملاحظات التي يمكن أن نسجلها في استعمال الشواهد الشعرية:

أولا: نسبة الأبيات إلى قائليها:

لم يكن لابن المستوفي موقف معين ثابت في نسبة الأبيات إلى أصحابها، فإلى جانب كم هائل من الأبيات المنسوبة إلى أصحابها، نجد كمّا أكبر منه غير منسوب[6]، لذا نجد في كتاب النظام عبارات حلت محل اسم الشاعر من نحو: قال الآخر[7]، قال الشاعر[8]، قوله[9]، يقول الشاعر[10]، قال[11]، قول الراجز[12]، أنشد فلان[13].

وقد وجدته في كثير من المواضع ينسب أبياتا إلى شعراء معروفين، يغفل عن هذه النسبة إلى الشعراء أنفسهم في مواضع أخرى، فامرؤ القيس مثلا صرّح بنسبة

---

(1) النظام: 418/8.

(2) منها: المعلقات الشعرية.

(3) النظام: 6/3.

(4) نفسه: 311/1.

(5) نفسه: 67/3.

(6) النظام: 375/1، 205/2، 217، 56/3، 385/10.

(7) نفسه: 215/2، 284.

(8) نفسه: 56/3.

(9) نفسه: 227/2.

(10) نفسه: 405/1.

(11) نفسه: 205/2.

(12) نفسه: 73/2.

(13) نفسه: 385/1.

البيت الشاهد إليه في مواضع[1]، وعلى حين لم يصرح بنسبة أبيات أخرى إليه في مواضع أخرى[2].

وكان ابن المستوفي صائبا في نسبة الأبيات الشعرية إلى شعرائها، إلا أنه في بعضها لم يوفق في نسبة الأبيات، ومن ذلك[3] أنه نسب بيتا لعروة بن الورد وهو قوله:

أكـــيلا دنيّـــا أو قـــصيًّا فـــإنني

أخاف مذمّات الأحاديث من بعـدي[4]

وهذا البيت لم أجده في شعر عروة بن الورد وهو في أبيات قيس بن عاصم المنقري[5]، من قصيدة له يخاطب امرأته.

ثانيا: اختصار الشواهد الشعرية:

كان ابن المستوفي أحيانا يميل إلى اختصار الشواهد الشعرية من خلال الاقتصار على شطر واحد من البيت، فعند شرحه قول أبي تمام:

أســائلُها أيَّ المَــواطِنِ حَلَّــتِ □ وَأيَّ دِيــارٍ أوطَنَتــها وَأيَّــتِ

قال: كان ثمة رجل يعرف بمحمد بن الوليد الواسطي قد قرأ على أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، فحكى عن أبي سعيد أنه كان يقول: أن أبا تمام أراد (أيَهْ) بالوقف من قولهم أيْ وأيَهْ ثم كسرها كما قال عنترة[6]:

..... □ أنّي امرُؤٌ سَأموتُ إن لَـم أقتَـلِ

---

(1) النظام: 375/1، 148/2.

(2) نفسه: 205/2.

(3) نفسه: 354/10.

(4) شعر قيس بن عاصم المنقري: صنعة الدكتور هاشم طه شلاش، مجلة البلاغ، الكاظمية، بغداد، العدد العاشر، 1395هـ-1975: 80، برواية:

أخاً طارقا وجار بيت فإنني * أخاف ملامات الأحاديث من بعدي

(5) ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، ط1، 1328هـ: 252/3.

(6) ديوان عنترة، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، 1970: 252: وصدره:

فاقني حياءك لا أبا لك واعلمي

في مقابل هذا نجد أن ابن المستوفي يذكر بيتا أو أكثر مع البيت الـذي تـضمن موطن الشاهد من القصيدة، فعند شرحه قول أبي تمام:

عَلى مِثلِها مِن أَربُعٍ وَمَلاعِـبِ □ أُذيلَت مَصوناتُ الدُموعِ السَواكِبِ

قال فيما نقله عن ابن دريد: ((سكب الدمع وانسكب: إذا جعلت الفعل به... وقـد جاء في شعر العرب (السواكب) جمع ساكبة، قال خداش بن زهير:

أعـينيَّ جُـودي بالـدموع الـسواكبِ

وبكّي على قـيس خليلـي وصـاحبي

على مثل قـيس تخمـش الأرض وجهها

وتلقى السماء جلدها بالكواكـب))[1]

ثالثا: الإتيان بأكثر من شاهد على مسألة واحدة:

في مواضع كثيرة من كتابه أورد ابن المستوفي أكثر من شاهد شعري من لسان العرب على مسألة واحدة، فعند شرحه قول أبي تمام:

فَيـا غالِبـاً لا غالِـبَ لِرَزِيَّـةٍ □ بَلِ المَوتُ لاشَكَّ الَّذي هُوَ غالِبُ

قال: ((إذا صحت الرواية على هذا اللفظ فقوله: (يا غالبا) نـداء للـذي يرثيـه واسمه غالب، وتنوين العلم المنادى محسوب من الضرورات والنحويون فيه مختلفـون، بعضهم يختار النصب وبعضهم يختار الرفع، وهذا البيت ينشد نصبا:

ضَرَبَت صـدرَها إِلَـيَّ وَقالَـت □ يا عَدِيّاً لَقَد وَقَتكَ الأَواقـي[2]

وبيت الأحوص[3]: ينشد على وجهين:

---

(1) النظام: 316/2، وينظر: الجمهرة: 170/2.

(2) في الصحاح منسوب إلى المهلهل: 2528/6 (وقى) وكذلك في اللسان: 137/6. وهو من شواهد شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ط10، 1385هـ-1965: 112.

(3) شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، الهيأة المصرية العامـة للتـأليف والنشر، القاهرة، 1390هـ-1970: 189.

سَلامُ اللَّـهِ يـا مُطَـرٌ عَلَيهـا ◻ وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ))[1]

قال سيبويه معلقا على قول الأحوص: ((وأما قول الأحوص: سلام الله يا مطـر عليها، فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف؛ لأنـك أردت في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منون))[2].

وقال ابن هشام: ((ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطر إلى تنوينه وأن يبقى مضموما))[3].

رابعا: الإتيان بالشاهد الشعري ليعضد الشاهد القرآني:

كان ابن المستوفي يأتي بالشاهد الشعري ليعضد الشاهد القرآني، فعنـد شـرحه لفظة (نشر) في قول المتنبي:

وَسِـرُّكُمُ في الحَـشا مَيِّـتٌ ◻ إِذا أُنـشِرَ الـسِرُّ لا يُنـشَرُ

قال فيما نقله عن أبي الفتح يقال: ((نشرت الثوب وغيره نشرا، ونـشر الميـت ينشر نشورا، وأنشر الله الموتى فنشروا، يقال: نشر الله الميت بغير ألـف كأنـه كـان مطويا فنشره، قال تعالى ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾[4]، وقال الأعشى[5]:

حَتّى يَقـولُ النـاسُ مِمّـا رَأَوا ◻ يا عَجَبا لِلمَيِّـتِ الناشِـرِ))[6]

وعند شرحه لفظة (غاش) في قول المتنبي:

كَأَنَّـكَ نـاظِرٌ في كُـلِّ قَلـبٍ ◻ فَما يَخفى عَلَيكَ مَحَلُّ غـاشِ

---

(1) النظام: 161/3.

(2) الكتاب: 202/2.

(3) شرح شذور الذهب: 113.

(4) سورة عبس:22.

(5) ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، المكتب الـشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان: 177.

(6) النظام: 297/8.

قال: ((غشيته أغشاه: إذا قصدته، ومنه قوله تعالى ﴿وَمِنْ فَوقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[1]، وقال ذو الرمة[2]:

وَذي شُعَبٍ شَتّى كَسَوتُ فُروجَهُ ☐ لِغاشِيَةٍ يَوماً مُقَطَّعَة حمراء))[3]

2. الشواهد النثرية:

ومنها الأمثال: المثل هو قول سائر يشبه حال الثاني بالأول[4]، ووصفه الزمخشري ((بأنه: قصارى فصاحة العرب العرباء، وجوامع كلمها، ونوادر حكمها، وبيضة منطقها، وزبدة حوارها))[5]. وبذلك يجتمع لها ثلاث خلال: إيجاز اللفظ وإصابة المعنى وحسن التشبيه[6].

وإن العرب قد استشهدت بالمثل قبل الإسلام وبعده، تمثلت به عن كثير من أحداثها ووقائعها اليومية، وقد استدل بها ابن المستوفي غير أنها تأتي من حيث الكم، في الرتبة الأخيرة في قائمة الشواهد التي كان يستدل بها، وفي إيراده المثل، إما أن يصرح بأنه مثل، فيقول: ومنه المثل، قالوا في المثل، وأحيانا لا يصرح بالمثل، ويكتفي بالقول: كقول بعض العرب، ومن الأمثال التي استشهد بها عند شرحه قول أبي تمام:

فَما قِدحاكَ لِلباري وَلَيسَت ☐ مُتونُ صَفاكَ مِن نُهَزِ المُرادي

---

(1) سورة الأعراف: من الآية41.

(2) ديوان شعر ذي الرمة، تصحيح كارليل هنري هيس مكارتني، مطبعة كمبردج، 1337هـ-1919: 180.

(3) النظام: 24/10.

(4) مجمع الأمثال: الميداني (ت 518هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط3، 1393هـ-1972: 5/1.

(5) المستقصى من أمثال العرب: الزمخشري، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ-1987: ورقة ج/ المقدمة.

(6) المزهر: 468/1.

قال: ((ما قدحاك للباري) أي: إنك لا تترك قدحاك لمن يبريه فيفسده بالبري الزائد على الحد، كما قالوا في المثل: (هو مُغْرىً بنحت أثلته)[1]، إذا كان ينقصه ويعيبه))[2]. وعند شرحه قول أبي تمام:

إذا الجِدُّ لَم يَجدِد بِنا أَو تَرى الغِنى ☐ صُراحاً إِذا ما أُصرِحَ الجَدُّ بِالجِدِّ

قال: ((الجَدُّ وهو الحظ، والجِدّ هو ضد الهزل، ومن أمثالهم (أعِنْ جَدَّكَ بِجِدِّكَ)[3] أي: حظك بطلبك أو بمعنى إلى أن))[4].

وعند شرحه قول المتنبي:

تَكبو وَراءَكَ يا ابنَ أَحمَدَ قُرَّحٌ ☐ لَيسَت قَوائِمُهُنَّ مِن آلاتِها

قال نقلا عن أبي الفتح: ((.. الهاء في (آلاتها) تعود على (وراء) لا غير، وهي مؤنثة، تقول العرب (فلاً وَرَيَّتُهُ الحائط وراءه)[5]))[6]، والذي يبدو لي أن (الهاء) في (آلاتها) تعود على (قرح)؛ لقرب الهاء منها، وقال ابن القطاع (ت 510هـ): إنها عائدة على قوله: تكبو وراءك...[7].

وعند شرحه قول المتنبي:

حَقُّ الكَواكِبِ أَن تُزورَكَ مِن عَلو ☐ وَتَعودَكَ الآسادُ مِن غاباتِها

---

(1) المثل موجود في أساس البلاغة: للزمخشري، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985: 5/1.

(2) النظام: 314/5.

(3) لم أجده في كتب الأمثال.

(4) النظام: 122/6.

(5) لم أجده في كتب الأمثال.

(6) النظام: 68/5.

(7) شروح شعر المتنبي: (المستدرك على ابن جني فيما شرحه من شعر المتنبي لأبي الفضل العروضي، التجني على ابن جني لابن فورجه، شرح المشكل من شعر المتنبي لابن القطاع)، تحقيق د. محسن غياض، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000: 162.

اختلفوا في واو (علو) فمنهم من قال: إن هذه الواو زائدة، وهي لإطلاق القافية، ولا يجوز مثله في الكلام، ومنهم من أثبتها كابن السكيت[1]، والنحويون يرون أن هذه الواو جاءت للترنم، وقد يمكن أن يكون هذا الحرف شاذا فوقعت الواو في آخره وقبلها ضمة، فأما مجيء من علو في نصف البيت، فإن كان الحرف شاذا فقد تكلمت به العرب كذلك فلا كلام فيه، وإن كان القول كما ذهب إليه أصحاب القياس، فثبات الواو يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه آخر النصف الأول بمنزلة آخر النصف الثاني؛ لأنه في موضع وقف.

الآخر: أن يكون أشبع للضمة فصارت واوا، ويقوي مجيء الواو في قوله: (من علو) في نصف البيت الأول قول بعض العرب في الرفع: قام زيدو ومررت بزيدي في الخفض[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَإِذا طَيرُ الحَوادِثِ في رُباها ☐ سَواكِنُ وَهيَ غَنّاءُ المَرادِ

(1) إصلاح المنطق: ابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4: 25.

(2) النظام: 5/81-82.

قال: ((سواكن) من السكون لا من المسكنى التي هي الإقامة في الموضع، والعرب تقول: (فلان ساكن الطير إذا كان هادئا)[1]))[2].

ت	نوع الشاهد	عدد المرات	الرتبة
.1	الشاهد القرآني	102	الأولى
.2	القراءات القرآنية	12	الثالثة
.3	الشاهد الحديثي	10	الخامسة
.4	الشاهد الشعري	60	الثانية
.5	الأمثال	11	الرابعة

جدول لبيان نوع الشاهد وعدد مرات وروده في كتاب النظام

نلاحظ من خلال الجدول أن الشاهد القرآني احتل المرتبة الأولى والشاهد الحديثي احتل المرتبة الأخيرة من حيث عدد الاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو.

(1) أساس البلاغة: 452/1 (سكن) برواية (فلان ساكن وهادئ).

(2) النظام: 297/5.

ثانيا: القياس:

القياس في اللغة: قال الجوهري: ((مصدر قستُ الشيء بالشيء، قدّرته على مثاله، ويقال بينهما قيسُ رمحٍ وقاسُ رمحٍ أي قدرُ رمح...))[1]، وقال الفيروز آبادي (ت 817هـ): ((هو تقدير الشيء على مثاله، أي: قاسه بغيره وقدره على مثاله فانقاس))[2]، قال ابن منظور: ((القياس التقدير، يقال: قاس الشيء قياسة وقياسا، أي: قدره على مثاله))[3]، والحدود الثلاثة كلها تدل على أن معنى القياس هو التقدير، ولا خلاف في ذلك.

القياس في الاصطلاح: ((هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[4]، وعرّفه أبو البركات الأنباري[5] بأنه: ((حمل فرع على اصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))، ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم[6].

ويعد استعمال القياس من الأسس المنهجية في دراسة اللغة، وقد أخذ به اللغويون جميعا، البصريون منهم والكوفيون، غير أنهم اختلفوا في كثرة الأخذ به والاعتماد عليه، إذ كان البصريون أكثر من سواهم ميلا إلى القياس في دراساتهم[7]، والقياس يمثل وسيلة النحاة الأولى في إثراء مباحث النحو وإغناء أبوابه، إذ لولاه لانسد باب النحو[8].

وقد أولى ابن المستوفي للقياس عناية كبيرة في كتابه، ويتضح ذلك في أمور:

---

(1) الصحاح: 968/3 (قيس).

(2) القاموس المحيط: الفيروز آبادي، المؤسسة العربية للطباعة، بيروت، د.ت: 253/2.

(3) لسان العرب: 186/3-187.

(4) الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. سعيد الأفغاني، ط2، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957: 54، الاقتراح: 70، الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988: 67، 164.

(5) لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957: 83.

(6) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(7) الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري: 343.

(8) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى الشاوي (ت 1096هـ)، تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، ط1، 1411هـ-1990: 62.

1. عدم جواز إثبات الياء في نعاء، قياساً على حذار وما جرى مجراها:

عند شرحه قول أبي تمام:

نَعــاءِ إلى كُــلِّ حَــيِّ نَعــاءِ ☐ فَتى العَرَبِ احتَلَّ رَبعَ الفَنــاءِ

قال ابن المستوفي رداً على قول العامة بإثبات الياء في قولـه: نعـاءِ بحجـة الإضافة: ((وذلك رديء جدا في القياس، وعلل عدم إثبات الياء في نعـاء، إن قولـك: حذار وما جرى مجراها لا تضاف إلا أن تخرج من بابها؛ لأنها واقعة موقع أمر إذ كان المفعول يقع بعدها، فلا معنى للإضافة فيها، وإنما عمل بعض الناس علـى أن يقولهـا بالياء، لأن همزتها قابلت همزة إلى فاستثقلتها الهمزة المكسورة فثقلتا على اللسان، ففـر الناطق إلى الياء وغرّه اللفظ بـ(نعاء) الثانية، لأن فيها ياء الوصل فجعل الأولى مثلهـا في اللفظ))[1].

2. جمع رعيّ على رعاء قياساً على جمع مليء وملاء وبطي بطاء:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَما إن أُصيبَ بِراعـي الرَعِيَّـةِ ☐ لا بَل أُصيبَ بِراعـي الرِعـاءِ

قال: ((إن (رعاء) جمع رعي، وهو الذي يحسن أن يرعى مثل: مليء وملاء وبطي بطاء))[2].

3. قياسية مد الظماء وهو مهموز مقصور:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَمُحَمَّدَ بنَ سَعيدٍ إنَّ جوى الأسى ☐ فيها رُواءُ الحُرِّ يَـومَ ظِمائِـهِ

قال: ((ومد الظماء وهو مهموز مقصور، يقول: ظماء مثل خطاء، وقد فعل ذلك في غير هذا الموضع، والقياس يطلق ذلك وما هو أشد منه..))[3].

4. قياسية أن يكون بعد الراء همزة في الآراء:

---

(1) النظام: 1/260-261.

(2) نفسه: 1/280.

(3) نفسه: 1/306.

عند شرحه قول أبي تمام:

يُعطي فَتُعطى مِن لُهى يَدِهِ اللُّهـى ☐ وَتُـرى بِرُؤيَـةِ رَأيِـهِ الآراءُ

قال: ((والآراء قياساً أن يكون بعد الراء همزة، والنقل جائز، تقول بئر وآبار وآبار...))[1].

5. قياس النسبة إلى بجاة:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَكُـلُّ نَجـاةٍ بُجاوِيَّـةٍ ☐ خَنوفٍ[2] وَما بِيَ حُسنُ المِشى

قال: ((ويجب أن يكون قولهم: بجاوية منسوبة على غير قياس، لأنه لو حمل على لفظ البجاة لقيل: بجوي))[3].

6. قياسية إثبات ياء شريك عند النسبة إليها:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَشَـمُّ شَـريكِيٌّ يَـسيرُ أَمامَـهُ ☐ مَسيرَةَ شَهرٍ في كَتائِبِهِ الرُعبُ[4]

قال: ((شريكي، نسبة إلى شريك وأثبت الياء كما يجب في القياس ولم يحذفها كما حذفت في ثقفي، وإنما القياس أن تحذف في فعيلة وتثبت في فعيل))[5].

وأكثر ما أجرى العرب حذف الياء من فيعلة وفعيلة فيما كان في الغالب من أسماء القبائل والبلدان، فقد قالوا في النسبة إلى حنيفة (قبيلة عربية) حنفيّ، وفي النسبة إلى مدينة (مدينة الرسول ﷺ) مدنيّ، وتشذ في قسم منها مثل: النسبة إلى سليقة سليقي

---

(1) النظام: 416/1.

(2) قال الجوهري: خنف البعير يخنف خنافا، إذا سار فقلب خف يده إلى وحشيه، الصحاح: 1358/4 (خنف).

(3) النظام: 451/1.

(4) رواية الصولي (كتائبه) مكان (صوائفه).

(5) النظام: 297/2.

وطبيعة طبيعي، أما ما كان على وزن فُعيل أو فَعيل فإن كان معتل اللام مثل قصي فإن النسبة إليها قصوي بحذف الياء، فإن صحت اللام فلا حذف فيقال في النسبة إلى عقيل عقيلي؛ لصحة اللام، وقد شذ من ذلك قولهم: ثقفي في النسبة إلى ثقيف، قرشي في النسبة إلى قريش وهذلي في النسبة إلى هذيل والقياس ثقيفي هذيلي قريشي[1].

7. أركبت أشهر في القياس من ركبت:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَما بِكَ إِركابي مِنَ الرُشدِ مَركَباً ☐ أَلا إِنَّما حاوَلتَ رُشدَ الرَكائِبِ

قال: ((لا فصل بين ركبته وأركبته، بل أركبت أشهر وأسلك في القياس؛ لأن فعل لا يمتنع من دخول ألف النقل عليه، لا يخطر من جهة السماع، وهذا مطرد منقاس، وقد قال بشر بن عمرو[2]:

وَتَرى الَّذي يَعفو الحياء همة ☐ يُحيي وَيَرجو مِنهُمُ أَن يَركَبا))[3]

وعند شرحه قول المتنبي:

وَكَيفَ التِذاذي بِالأَصائِلِ وَالضُحى ☐ إِذا لَم يَعُد ذاكَ النَسيمُ الَّذي هَبّا

قال: ((الضحى لم أسمعه مجموعا، وقياسه في القلة أضحاء مثل: ربع وأرباع، والكثرة ضحوان مثل: نعز ونعزان، وهو مؤنث...))[4].

---

(1) ينظر: شرح الجمل الزجاجي: ابن هشام، دراسة وتحقيق د. علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ-1985: 331-332، المهذب في علم التصريف: د. هاشم طه شلاش، جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل: 378-379.

(2) ورد هذا البيت في شرح المفضليات وروايته (وترى الذين يعفوهم حبائهم)، شرح المفضليات: ابن الأنباري، تحقيق كارل يوسف لايل، بيروت، 1920: 551.

(3) النظام: 9/3.

(4) نفسه: 288/3.

8. حذف التاء الأولى في تأيَّيْتَ جائز في القياس:

عند شرحه قول أبي تمام:

أُســـائِلُها أيَّ المَـــواطِنِ حَلَّـــتِ ☐ وَأيَّ دِيـــارٍ أوطَنَتـــها وَأيَّـــتِ

قال: ((.. المعروف في كلام العرب تأيَّيْتُ، ولم يجيء فـي أشـعارهم أيَّـتُ، ويجوز أن يكون أبو تمام قد وجدها في شعر قديم، لأنه كان مـستبحرا فـي الروايـة، وطرحه التاء الأولى في تأييت جائز في القياس، كما قال: غنيت وتغنيت..))[1].

9. جواز القياس على القليل:

إنّ ابن المستوفي من الذين يجيزون القياس على القليل، كما أجـازه النحـاة[2]، إذ إن الكثرة ليست شرطا في المقيس عليه، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعند شرحه قـول أبي تمام:

أبرَحْتَ يا مَرَضَ الجُفونِ بِمُمرَضٍ ☐ مَرِضَ الطَبيبُ لَهُ وَعيدَ العُـوَّدُ

قال: ((وبعض النـاس ينـشده يـا مَـرِضَ الجفـون بكـسر الـراء، وهـو قليل في الاستعمال كما يقولون فلان مريض، والقياس لا يمنع أن يقال: مـرض كمـا يقال: سقيم))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

العـيسُ تَعلَـمُ أنَّ حَوباواتِهـا ☐ ريحٌ إذا بَلَغَت إن لَـم تُنحَـرِ

قال: ((حَوباواتِها جمع حوباء، وهي النفس، كمـا يقـال: حمـراء حمـراوات وصفراء صفراوات، وهو قياس صحيح إلا أنه قليل في الاستعمال..))[4].

---

(1) النظام: 6/5.

(2) ينظر: الاقتراح: 730، أصول التفكير النحوي: 97.

(3) النظام: 25/7.

(4) نفسه: 145/8.

10. أمثلة أخرى للقياس:

عند شرحه قول المتنبي:

يـا حَبَّـذا المُتَحَمِّلـونَ وَحَبَّـذا ☐ وادٍ لَثَمتُ بِهِ الغَزالَـةَ كاعِبـا

قال: ((حبذا عندهم كالشيء الواحد، وقال بعضهم: هي سادة مسد المبتدأ، ولم يقولوا: حبذه، والقياس أن يقولوا إذا جاؤوا المؤنث فقالوا: حبذا هند))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَـآجَرَكَ الإِلَـهُ عَلـى عَليـلٍ ☐ بَعَثتَ إِلى المَسيحِ بِـهِ طَبيبـا

قال: ((قوله: بعثت به حكي عن أبي حاتم أنه قال: لا يقال: بعثت بزيد، ويجوز بعثت إليك بالثوب، وفصل بين ما يجوز فيه الفعل وبين ما لا يجوز، وقد أجازه أبو علي في الأمرين جميعا، والقياس يجيزه))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

سِربٌ مَحاسِنُهُ حُرِمتُ ذَواتِهـا ☐ دانٍ الصِفاتِ بَعيدُ مَوصوفاتِها

قال: ((محاسن جمع على غير قياس))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَها مِـن لَوعَـةِ الـبَينِ التِـدامٌ ☐ يُعيدُ بَنَفسَجاً وَرَدَ الخُـدودِ

قال: ((وكان يجب أن يستعمل التدام النساء، بحيث استعملته العرب، فيقول كما قالوا: ويقف بحيث وقفوا، فإن ضرب الوجه وضرب الصدر، وإن كان جميعا على قياس اللغة، فإن ضرب الوجه لا يسمى لدماً وإنما يسمى لطماً، ويسمّى ضرب الصدر التداماً، واللغة لا يقاس عليها))[4].

---

(1) النظام: 148/4.

(2) نفسه: 202/4.

(3) نفسه: 33/5.

(4) نفسه: 28/6.

وعند شرحه قول أبي الطيب:

أَلبابُنـــا بِجَمالِـــهِ مَبـــهورَةٌ ☐ وَسَـــحابُنا بِنَوالِـــهِ مَفـــضوحُ

قال: ((روى أبو البقاء (مصفوح) بدلا من (مفضوح)، وهو من قولهم: صـفحت فلانا وأصفحه، إذا سألك فرددته، وأما صفحت الإبل على الحوض، إذا مررتها عليه[1]، فلا مدخل له في قوله: مصفوح، والأول أدخل في القياس))[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

بِأحاظي الجُدودِ لا بَـــل يوَشـــ ☐ ـكِ الجِدِّ لا بَل بِسُؤدَدِ الأَجدادِ

قال: ((الأحاظي: جمع حظ، على غير قيـاس، كـأنهم جمعـوا حظـا علـى أحظ، وجمعوا حظا على أحاظ، ثم أبدلوا الياء من الحـرف المـضعف؛ لأنهـا أخـف وقروا مع ذلك من جمع الساكنين، ولو قيل: إن أحاظ مأخوذ من الحظوة، لكـان قـولا حسنا، لأنه يجوز أن يقال: حظوة وأحظ على القياس، كما يقال: نعمة وأنعُم ثـم تجمـع أحظ على أحاظ))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَبَيَّـــتَّ البَيـــاتَ بِعَقـــدِ جَـــأشٍ ☐ أَشَدُّ قُوىً مِنَ الحَجَرِ الـصَلودِ

ذكر أن قوله: ((أشد قوى) يروى (أمر قـوى) والروايـة الأولـى أجـود؛ لأن المعروف أمررت الحبل بالهمز، وهم يتجنبون أن يبنى فعل التعجب مـن أفعـل فـي التفضيل إلا في الأشياء المسموعة، وقد ذهب بعضهم إلى أن ذلك قياس مطرد في كـل فعل ماضٍ على أفعل والأخذ بالسماع أحسن))[4].

---

(1) الصحاح: 383/1 (صفح).

(2) النظام: 246/5.

(3) نفسه: 292/5.

(4) نفسه: 39/6.

وعند شرحه قول المتنبي:

لَهُـــبٌ في ظَهرِهـــا كَتائِبُـــهُ ☐ هُبـــوبَ أرواحِهـــا المَراويـــدُ

قال: ((المراويد يذهب وتجيء وهي مفاعيل واحدها في القياس مرواد))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَطَحطَحتُ سَدّاً سَدَّ ياجوجَ دونَهُ ☐ مِنَ الهَمِّ لَم يُفرَغ عَلى زُبرِهِ قِطرُ

قال[2]: ((جمع زُبْرة على زُبْر، وذلك جمع غير معروف، وإنما يقال: زبرة وزبر، وكذلك جاء في القرآن))[3].

وقد أيد ابن المستوفي قول أبي العلاء بأن زبر بسكون هو جمع غير معروف، وهو صحيح في الاستعمال، وأما القياس فيجوز أن يحمل على الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء وهو كثير، وربما اطرد.

وعند شرحه لفظة منطق في قول أبي تمام:

تُعطيـكَ مَنطِقَهـا فَـتَعلَمُ أنَّـهُ ☐ لِجَنيِ عُذوبَتِـهِ يَمُـرُّ بِثَغرِهـا

قال: ((المنطق في معنى النطق على المجاز، ولو حمل على القياس لوجب أن يكون المنطق موضع النطق، أي: الفم وقد استعملوا النطق لغير بني آدم، قال لبيد[4]:

فَصَدَّها مَنطِقُ الدَجاجِ مع الصبـ ☐ ـح وصوتُ الناقوسِ إذ ضربا))[5]

---

(1) النظام: 324/6، وينظر: الموضح: 73/2.

(2) النظام: 170/8.

(3) قال الجوهري: (الزبرة: القطعة من الحديد والجمع زبر قال تعالى ﴿آتوني زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾ (الكهف: من الآية96)، وزبر قال تعالى ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُراً﴾ (المؤمنون: من الآية53)، أي قطعا). الصحاح: 666/2 (زبر).

(4) شرح ديوان لبيد بن ربيعة، حققه وقدم له د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد والإنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت: 26، برواية:

فَصَدَّهُم مَنطِقُ الدَجاجِ عَنِ العَهـ ☐ ـدِ وَضَربُ الناقوسِ فَاجتُنِبا

(5) النظام: 204/8.

ومن أمثلة أخذه بالقياس استعماله لفظ (نقض) وهو مصدر في موضع الاسم عند شرحه قول أبي تمام:

مَجدٌ تَهَدَّمَ حَتّى صارَ مُحكَمُهُ ☐ نَقضاً تُرَمُّ بِهِ الآطامُ وَالدورُ

وعند شرحه قول المتنبي:

وَنَشرٌ مِنَ المِسكِ[1] لَكِنَّما ☐ مَجامِرُهُ الآسُ وَالنَرجِسُ

قال: ((وقد حكي كسر النون في النرجس فإذا سُمِّيَ به على ذلك صرف لأجل كسر الجيم، مثلما قالوا: منخر فكسروا الميم لكسر الخاء، وإنما القياس منخر بالفتح؛ لأنه الموضع الذي يخرج منه النخير))[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

صَلَتانٌ أَعداؤُهُ حَيثُ حَلّوا ☐ في حَديثٍ مِن عَزمِهِ مُستَفاضِ

قال: ((أهل اللغة يزعمون أن الصواب أن يقال: حديث مستفيض، والقياس لا يمنع أن يقال: مستفاض وهو من فيض الماء، فإذا قيل: مستفيض فمعناه منتشر، وإذا قيل: مستفاض فمعناه منشور، والغرضان متقاربان وقد يمكن أن يكون استفاض الحديث من فوضت إليه الأمر وتكون الياء منقلبة عن الواو، كما قيل: المستعين وهو من العون))[3]، وقال الجوهري: ((حديث مستفيض أي منتشر في الناس ولا تقل مستفاض إلا أن تقول مستفاض فيه))[4].

---

(1) رواية أبي الفتح والواحدي (النهر) مكان (المسك).

(2) النظام: 401/9، الموضح: 192/3.

(3) النظام: 112/10.

(4) الصحاح: 1099/3 (فيض).

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَم يُسَوِّد وَجهُ الوِصـــالِ بِوَشـــ □ ـــم الحُبِّ حَتّى تَكَشخَنَ العُشّاقُ

قال: ((تكشخن: كلمة عامية لا تعرفها العرب، وإذا حملت على القياس فالصواب تكشخ؛ لأنك إذا بنيت تفعّل من سكران فالوجه أن تقول تسكر فأمـا تـسكرن فمعـدوم قليل))[1].

(1) النظام: مسودة الجزء 12: 3309.

ثالثا: التعليل:

العلة لغة: المرض[1].

اصطلاحا: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه[2].

ليست العلة النحوية متأخرة في الوجود عن نشأة النحو، بل حدثت معه منذ أطواره الأولى، فقد كان النحاة يعللون كثيرا من الأحكام النحوية، والخليل بن أحمد الفراهيدي أول من بسط القول في العلل النحوية، وقد سئل عن هذه العلل أأخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فأجاب أن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وقال: إنه اعتلّ بما رأى أنه علة لما علله، فإن سنح لغيره علة لما علله هي أليق مما ذكر فليأت بها[3].

((وقد ارتبطت العلة بالدرس النحوي بشكل وثيق، بحيث لا تعدم علة مناسبة لكل قاعدة أو حكم نحوي، فللمرفوع سبب وللمنصوب وللمجرور غاية وللمجزوم هدف)[4]، ((وبدء دراسة العلة النحوية تمثل بداية الدرس النحوي الناضج، ومباحثها الأولى تنسب إلى علماء العربية الأوائل))[5].

---

(1) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، 1982: 88/1 (عل)، وينظر: مختصر العين: أبو بكر الزبيدي (ت 376هـ)، تحقيق وتقديم صلاح الفرطوسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1991: 84/1، الصحاح: 1773/5 (عل).

(2) التعريفات: الجرجاني (ت 816هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، 1423هـ-2002: 130.

(3) ينظر: الإيضاح في علل النحو: الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979: 65-66.

(4) دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، دار الغريب، الكويت، 1980: 155.

(5) العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري: د. محمود جاسم الدرويش، الجامعة المستنصرية، ط1، 1423هـ-2002: 18.

وذكر ابن سلام الجمحي أن أبا إسحاق الحضرمي هو أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل[1]. وذكر كذلك الخليل فقال عنه: ((استخرج من العروض واستنبط منه ومن علله ما لم يستخرج أحد، ولم يسبقه إلى مثله سابق من العلماء كلهم))[2]. والفائدة من العلة النحوية كما يقول أبو زكريا الشاوي[3]: ((العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة))، وللعلة أنواع ذكرها الزجاجي تتمثل في العلة التعليمية والقياسية والجدلية[4].

أما عن موقف ابن المستوفي من التعليل، فهو شغوف به وبإيراد العلل الصحيحة على سنن من سبقه من النحاة وغيرهم، ونلمس هذا واضحا في كتابه، غير أن ابن المستوفي لم يكن يصرح بلفظ علة، وإنما ذكرها بلفظ آخر كأن يقول: (ليكون)[5]، أو (لأنه)[6]، أو (لأن)[7]، وغير ذلك من العبارات التي تدل دلالة واضحة على التعليل.

العلة النحوية عن ابن المستوفي:

وردت علل كثيرة عند ابن المستوفي في كتابه منها:

1. علة المشاكلة:

ومن الأمثلة على ذلك ضم العين في لفظة (عُكوب) الواردة في قول أبي تمام:

مَزَّقْتُ ثَوبَ عُكوبِهـا بِرُكوبِهـا ☐ وَالنارُ تَنبُعُ مِن حَصى المَعـزاءِ

قال: ((روى أبو العلاء (عكوبها) بضم العين، وقال: العكوب يروى بضم العين وفتحها، فإذا ضمت فكأنها في الأصل مصدر عكب، وإذا فتحت العين فكأنه وصف

---

(1) طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي (ت 231هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، 1974: 14/1.

(2) نفسه: 22/1.

(3) ارتقاء السيادة: 69.

(4) الإيضاح في علل النحو: 64-65.

(5) النظم: 253/1.

(6) نفسه: 369/1، 263/4.

(7) نفسه: 263/4.

سمي به الغبار، والأشبه بمذهب الطائي ضم العين؛ ليكون مشاكلا ضمة الراء في ركوب))[1].

2. علة الحذف:

وردت هذه العلة كثيرا في كتاب النظام، ومن الأمثلة على ذلك، علة حذف الخبر، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

عَـودٌ تُـساجِلُهُ أَيّامُـهُ فَبِهـا ☐ مِن مَسِّهِ وَبِهِ مِن مَسِّها جُلَـبُ

قال: ((وحذف خبر قوله (فبها)؛ لدلالة خبر قوله (وبه) عليه))[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَقُلتُ أَخي قـالوا أَخٌ ذو قَرابَـةٍ ☐ فَقُلتُ لهم إنَّ الشُكولَ أَقارِبُ[3]

قال: ((حكى عمن سأله أنهم قالوا: أخ ذو قرابة؟ وهذا يجب أن يكون على معنى الاستفهام منهم، أي: أخ ذو قرابة، فحذفت الألف لعلم السامع...))[4].

وعند شرحه قول المتنبي:

وَعَرَّضَ أَنّـا شـامِتونَ بِمَوتِـهِ ☐ وَإِلّا فَزارَت عارِضَيهِ القَواضِبُ

قال: ((وكان حقه أن يقول: عرض بأنا شامتون، ولكنه حذف الياء على إرادة الذكر))[5].

ومن الأمثلة على علة الحذف للاختصار والضرورة عند شرحه قول المتنبي:

بِأَبي الشُموسُ الجانِحاتُ غَوارِبـا ☐ اللابِساتُ مِنَ الحَريرِ جَلابِبـا

---

(1) النظام: 253/1.

(2) نفسه: 93/3.

(3) رواية الصولي والتبريزي (فقلت ولكن للشكول) مكان (فقلت لهم إن الشكول).

(4) النظام: 162/3.

(5) نفسه: 104/4، وينظر: الموضح: 319/1.

قال: ((الجلابب: جمع جلباب، وأصله جلابيب، لكن العرب قد تحذف هذه اليـاء من الشعر اختصارا وضرورة))[1].

3. علة ترك ازدواج

ذكر ابن المستوفي هذه العلة في موضع واحد من خلال شرحه قول المتنبي:

سَراياكَ تَترى وَالدُمُستَقُ هـارِبٌ □ وَأصحابُهُ قَتلى وَأموالُهُ نُهـبى

قال نقلا عن أبي الفـتح: ((تتـرى منـوّن وغيـر منـوّن، وتـرك التنـوين أجود للازدواج))[2].

4. علة مضارعة

ذكر هذه العلة في موضع واحد من خلال شرحه قول المتنبي:

إذا داءٌ هَفـا بُقـراطُ عَنـهُ □ فَلَم يُعرَف لِصاحِبِهِ ضَـريبُ[3]

قال: ((استعمل (لم) في موضع (ليس)؛ لمضارعتها إياها بالنفي، قال الأعشى[4]:

أَجِـدَّكَ لَـم تَغـتَمِض لَيلَـةً □ فَتَرقُـدَها مَـعَ رُقّادِهـا

فاستعمل (لم) في موضع (ما)، وأنشدنا أبو علي:

أَجِـدَّكَ لَـنْ تَـرى بِثعيلبـاتٍ □ وَلا بيدانَ ناجِيَةً ذَمولا[5]))[6]

فاستعمل (لن) موضع (ما) وهذا كله من كلام العرب.

---

(1) النظام: 141/4.

(2) نفسه: 306/3.

(3) رواية أبي الفتح (فلم يوجد).

(4) ديوانه: 69.

(5) ورد هذا البيت في اللسان: 99/3 (بيد).

(6) النظام: 11/4.

5. علة نصب:

عند شرحه قول المتنبي:

فَأَضحَت كَأَنَّ السورَ مِن فَوقُ بَدرُهُ □ إِلى الأَرضِ قَد شَقَّ الكَواكِبَ وَالتُربا

قال: ((وموضع (قد شق الكواكب والتربا) نصب بالحال، وسوغه دخول (قد) على الفعل الماضي))[1].

6. علة بناء

عند شرحه قول المتنبي السابق، قال: ((ضم فوق؛ لأنها معرفة هنا، فصارت غاية بمنزلة قبل وبعد، أراد: من فوقه، أي: من أعلاه، فلما حذفت بناه على الغاية))[2].

7. علة الحمل على المعنى:

ذكر هذه العلة مرات عديدة، فعند شرحه قول المتنبي:

وَيَمنَعُني مِمَّن سِوى ابنِ مُحَمَّدٍ □ أَيادٍ لَهُ عِندي يَضيقُ بِها عِندُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((رفع عند وهي من الظروف التي لم تستعمل إلا ظرفا؛ وذلك لأنه حمل الكلام، فكأنه قال: يضيق بها المكان))[3]. وقال التبريزي معلقا على هذه: ((عند: هي أوسع من أخواتها التي هي ظروف، لأن القائل إذا قال: فوق أو تحت أو قدام أو عن يمين أو عن شمال، فقد خص جهة من الجهات الست، وإذا قال: الطبنة[4] عند فلان، احتمل الكلام أن يكون في كل الجهات))[5].

---

(1) النظام: 315/3.

(2) نفسه: 315/3.

(3) نفسه: 160/7.

(4) الطبنة: اللعبة والجمع طبن، الصحاح: 2157/6 (طبن).

(5) الموضح: 237/2.

وعند شرحه قول المتنبي:

لَوَيتُهُ دُمْلُجـاً[1] عَلـى عَـضُدٍ ☐ لِدَولَـةٍ رُكنُهـا لَـهُ والِـد

قال: ((الهاء في (له) عائدة على العضد، والعضد أنثى؛ لأنه حمل الكلام على المعنى دون اللفظ لما عني بالعضد الممدوح وهو مذكر))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

كُلَّمـا اسـتَلَّ ضـاحَكَتهُ إِيـاةٌ ☐ تَـزعُمُ الـشَمسُ أَنَّهـا أَرآدُه

قال: ((وإنما جمع الأرآد مع توحيد الإياة؛ حملا على المعنى..))[3].

8. علة الضرورة

ذكر هذه العلة مرات عديدة، فعند شرحه قول المتنبي:

خُذ مِن ثَنايَ عَلَيكَ ما أَسـطيعُهُ ☐ لا تُلزِمَنّي في الثَنـاءِ الواجِبـا

قال: ((... الثناء ممدود إلا أنه قصره ضرورة..))[4].

وعند شرحه قول المتنبي:

لَيسَ بِـالمُنكَرِ إِن بَـرَّزتَ سَـبقاً ☐ غَيرُ مَدفوعٍ عَنِ السَبقِ العِرابُ

قال: ((كان الوجه أن يقول غير مدفوعة؛ لأن التقدير: العراب غير مرفوعة عن السبق كما تقول: هند غير مضروبة، ولكنه ذكره ضرورة))[5].

9. علة كثرة الاستعمال

عند شرحه قول المتنبي:

خُذ مِن ثَنايَ عَلَيكَ ما أَسـطيعُهُ ☐ لا تُلزِمَنّي في الثَنـاءِ الواجِبـا

---

(1) الدملج والدملوج: العضد، الصحاح: 316/1 (دملج).

(2) النظام: 438/7، الموضح: 367/2.

(3) النظام: 329/7.

(4) نفسه: 166/4.

(5) نفسه: 171/4.

قال: ((حذفت التاء من (أستطيعه)؛ لكثرة الإستعمال..))[1]، ويبدو لي أنها حذفت للتخفيف كذلك.

10. علة عدم الجواز

ذكر ابن المستوفي أنه لا يجوز دخول (ها) على (تلك) وعلى (تيك)، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

حُسنُ هاتيكَ في العُيونِ وَهَذا ☐ حُسنُهُ في القُلوبِ وَالأَسماعِ

قال: (((تلك) لا يجوز إدخال (ها) عليها؛ لأن (ها) للتنبيه إلى الحاضر القريب، واللام في (تلك) دلالة البعد، و(ها) دلالة القرب، كأنهما يتنافيان فلا يجتمعان، وليس كذلك (تيك)؛ لأنه ليس فيه اللام التي تدل على البعد، فمنع من دخولها عليه))[2].

11. علة الاضطرار

ذكر هذه العلة عند شرحه قول المتنبي:

في رُتبَةٍ حَجَبَ الوَرى عَن نَيلِها ☐ وَعَلا فَسَمَّوهُ عَلِيَّ الحاجِبا

قال: ((الرتبة: الدرجة، وأراد عليا الحاجب، فاضطر إلى حذف التنوين، لسكونه وسكون اللام من الحاجب))[3].

12. علة إدخال

ذكر هذه العلة عند شرحه قول أبي تمام:

وَكُلُّ سِحرٍ فَمِن عَينَيكَ أَوَّلُهُ

مُذ خَطَّ هاروتُ في عَينَيكَ عَسكَرُهُ[4]

---

(1) النظام: 166/4.

(2) نفسه: 215/10.

(3) نفسه: 160/4.

(4) رواية الصولي والتبريزي (كل حسن) مكان (كل سحر).

قال: ((.. أدخل الفاء هاهنا؛ لإقامة الوزن...))[1].

13. علة المخاطبة:

عند شرحه قول المتنبي:

صَريعِ مُقلَتِهـا سَـآلَ دِمنَتِهـا ☐ قَتيلِ تَكسيرِ ذاكِ الجَفنِ وَاللَعَسِ

قال: ((... وكسر الكاف في (ذاك)؛ لأنه يخاطب الظبية))[2].

14. علة اتباع

ذكر هذه العلة مرتين، فعند شرحه قول أبي تمام:

فَإِنَّ الحُسامَ الهُندُوانِيَّ إِنَّمـا ☐ خُشونَتُهُ ما لَم تُفَلِّل مَضارِبُه

قال نقلا عن الجوهري: ((هند اسم بلاد، والنسبة إليها هندي وهنود، كقولك زنجي وزنوج، وسيف هندواني وإن شئت ضممت الهاء اتباعا للدال))[3].

وعند شرحه قول المتنبي:

أَيُّ المُلوكِ وَهُم قَصدي أُحاذِرُهُ ☐ وَأَيُّ قِرنٍ وَهُم سَيفي وَهُم تُرُسي

قال: ((وضم راء (الترس) اتباعا أي اتباع الراء ضمة التاء))[4].

15. علة التقاء الساكنين:

عند شرحه قول المتنبي:

يُوَسِّطُهُ المَفـاوِزَ كُـلَّ يَـومٍ ☐ طِلابُ الطالِبينَ لا الإِنتِظـارُ[5]

قال: ((الذي قرأته عليه لا الانتظار بكسر اللام من الانتظار، وهذا هو القول؛ لأنه كسر اللام؛ لسكونها وسكون النون في الكلمة بعدها، وحذف الألف من انتظار؛ لأنها همزة وصل تسقط في الإدراج، وحذف الألف أيضا من (لا)؛ لسكونها وسكون

---

(1) النظام: 210/8.

(2) نفسه: 336/9.

(3) نفسه: 45/3، الصحاح: 557/2 (هند).

(4) نفسه: 351/9.

(5) رواية أبي الفتح (يوسطها).

للام من الانتظار في الأصل، لأنها لام تعريف، ومن حكمها أن تكون ساكنة، ولكنه اضطر إلى كسرها وسكونها وسكون النون بعدها، فلما كانت الحركة في اللام إنما هي لالتقاء الساكنين كانت في تقدير السكون، لأن حركتها غير لازمة فكانت حركة غير معتد بها))[1].

16. علة اتساع

عند شرحه قول المتنبي:

وَمِن هَوى الصِدقِ في قَولي وَعادَتِهِ ☐ رَغِبتُ عَن شَعَرٍ في الرَأسِ مَكذوبِ

قال: ((مكذوب صفة للشعر وهو مفعول صحيح، ويجوز أن يكون بمعنى مكذوب فيه.. قال المعري: حذف الضمير هنا توسع))[2].

17. علة مبالغة

ذكر هذه العلة عند شرحه قول أبي تمام:

أبا جَعفَرٍ أَضحى بِكَ الظَنُّ مُمرِعاً ☐ فَمِل بِرَواعيهِ عَنِ الأَمَلِ الجَدبِ

قال: ((أراد جمع راعية إما للمبالغة في المذكر أو على أصل المؤنث...))[3].

18. علة إشباع

عند شرحه قول المتنبي:

أنا بِالوُشاةِ إِذا ذَكَرتُكَ أَشبَهُ ☐ تَأبَى النَدى وَيُذاعُ عَنكَ فَتُكرَهُ

ذكر[4] وجوها عديدة في ضمة الهاء في أشبه، ومنها أن يكون أشبع ضمة الهاء، فألحقها واوا، ولا يريد أن يجعلها وصلا، قال عنترة[5]:

---

(1) النظام: 362/8.

(2) نفسه: 258/4.

(3) نفسه: 156/3.

(4) نفسه: 293/8-294.

(5) ديوان عنترة: 204، برواية: يباع من ذفري غضوب حرة زيافة مثل الفنيق المقرم

يَنباعُ مِن ذِفرى[1] عَضوبٍ[2] جَسرَةٍ[3] □ زَيّافَةٍ[4] مِثلَ الفَنيقِ[5] المُكدَمِ[6]

قال أبو علي: أراد ينبع فأشبع الفتحة فحدثت بها ألف، وأنشدنا أيضا لابن هرمة[7]:

وَأَنتَ مِن الغَوائِلِ حينَ تُرمى □ وَمِن ذَمِّ الرِجالِ بِمُنتَزاحِ

أي: بمنترح، وأشبع الفتحة فنشأت بعدها ألف.

19. علة إبهام وعموم

عند شرحه قول المتنبي:

حاشى لِمِثلِكِ أن تَكونَ بَخيلَةً □ وَلِمِثلِ وَجهِكِ أن يَكونَ عَبوسا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الوجه تذكير المثل لإبهامه وعمومه..))[8].

20. علة النيابة

عند شرحه قول أبي تمام:

غَرَضُ الحَوادِثِ ما تَزالُ مُلحَّةً □ تَرميهِ عَن شَزَنٍ بِأُمِّ حَبَوكَرِ

قال: الحبوكر: الداهية، وكذلك الحبوكري، وأم حبوكر هي أعظم الدواهي، قال عمر بن أحمر الباهلي[1]:

---

(1) الذفرى من القفا، وهو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن. الصحاح: 663/2 (ذفر).

(2) عضوب: أي مشقوق الأذن.

(3) الجسر: العظيم من الإبل وغيرها والأنثى جسرة، الصحاح: 613/2 (جسر).

(4) الزيافة من الزوق: المختالة، الصحاح: 1371/4 (زيف).

(5) الفنيق: الفحل المكرم، الصحاح: 1545/4 (فنق).

(6) الكدم: العض بأدنى الفم، الصحاح: 2019/5 (كدم).

(7) ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1389هـ-1969: 87.

(8) النظام: 360/9.

فلما غسا[2] ليلي وأيقنت أنها □ هي الأربى[3] جاءت بأم حبوكرى

إذا قدرنا أن ابن الأحمر لم يصرف حبوكر وجب فتح الراء؛ لأنها ممنوعة من الصرف وأشبعها فنشأت الألف للإطلاق، لا لقطع الترنم، لأن الألف لا يلحق الروي، لقطع الترنم، وإنما الذي يقطع الترنم هو تنوين يقوم مقام حرف الإطلاق، وذلكم في إنشاد التميميين قول جرير[4]:

أَقِلّي اللَّومَ عاذِلَ وَالعِتابن □ وَقولي إن أَصَبتُ لَقَد أَصابن

فأتوا بالتنوين نائبا منابَ الألف التي نشأت من إشباع حركة الروي في (عتابا) و(أصابا)؛ لأن التنوين لا يمتد معه الصوت أو امتداده مع حروف اللين الألف والواو والياء، وجاؤوا بالتنوين لما فيه من الغنة للمشاكلة لحروف المد واللين.

---

(1) البيت في إصلاح المنطق: 214، والصحاح: 88/1 (أرب)، 622/2 (حبكر).

(2) غسا الليل.. إذا أظلم، الصحاح: 2446/6 (غسا).

(3) الأربى: الداهية، الصحاح: 88/1 (أرب).

(4) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، 1971: 813/2.

رابعا: الإجماع

الإجماع لغة: الإعداد والعزيمة على الأمر[1]، يقال: جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه، أي: عزم عليه[2].

أما في الاصطلاح: فهو اتفاق نحويّي البلدين (البصرة والكوفة) على حكم معين في مسألة من المسائل[3].

ويعد الإجماع دليلا قاطعا على صحة القاعدة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على النصوص[4]، كما في الفقه[5]، لأن كلا الفريقين شافه العرب، وأخذ عنهم طريقتهم في الكلام، فأجمعوا على صحة قواعد استمدت من نصوص موثوقة وردت عن فصحاء العرب.

((إذا لا يرتضى مخالفة هذا الأصل من قبل أي من النحاة مهما بلغ شأنه في العلم، فكل من حكم عن غلة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وسيبويه جنسه، إلا أنا لا نسمح له مع ذلك بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان))[6].

وقد ورد في كتاب النظام الحديث عن الإجماع في النحو واللغة، فعند شرحه قول المتنبي:

أَظَبيَةَ الوَحشِ لَولا ظَبيَةُ الأَنسِ □ لَما غَدَوتُ بِجَدٍّ في الهَوى تَعِسِ

---

(1) ينظر: لسان العرب: 53/8 (جمع).

(2) ينظر: الصحاح: 1195/3 (جمع)، اللسان: 53/8 (جمع).

(3) ينظر: الاقتراح: 66.

(4) الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ-1952: 89/1.

(5) ينظر: أصول الفقه: محمد أبو زهرة، دار الثقافة العربية للطباعة، مصر، د.ت: 190.

(6) ارتقاء السيادة: 55.

قال: ((أجمع أهل اللغة على أنه يقال: تَعَس بفتح العين يَتْعَسُ، فهو تـاعس، ولا يجوز تعِس بكسر العين إلا فيما رواه شمر عن الفـراء، واحـتج أهـل اللغـة ببيـت الأعشى[1]:

..... □ والتعسُ أدنى لَها مِن أَن أَقولَ لَعا

وقالوا: لو جاز (تعس) بكسر العين لكان المصدر (تَعَساً)، وعلى قولهم لا يقال: جَدٌّ تَعِسٌ، وإنما يقال: جدّ تاعس))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

لا تَحسَبوا مَن أَسَرتُم كانَ ذا رَمَقٍ □ فَلَيسَ يَأكُلُ إِلّا المَيِّتَ الضَبُعُ[3]

قال: (((ليس) يرى النحويون أن فيها ضميرا، يحجز بينها وبين الفعل، والأشـبه أن تكون خالية من الضمير، وتكون في معنى (ما)))[4].

والذي يبدو لي أن احتواء (ليس) على ضـمير مـستتر، أفـضل مـن خلوهـا من الضمير؛ لذلك يكون الضمير المستتر اسما لـ(ليس) وجملـة (يأكـل) فـي محـل نصب خبرها.

---

(1) ديوانه: 122.

(2) النظام: 9/327-328.

(3) رواية الواحدي (الميتة) مكان (الميت).

(4) النظام: 10/344.